

أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة
(دراسة تحليلية لآراء إطارات المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن)
بولاية بسكرة - الجزائر -

أ. بوعزيز شيشون

جامعة بسكرة - الجزائر

الملاخص.

أنجزت هذه الدراسة بغرض الكشف عن مدى أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة، بالمديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن بولاية بسكرة الجزائرية، من وجهة نظر إطاراتها. ولتحقيق ذلك هيكلت الدراسة في ثلاث محاور أساسية. بحيث غطي الأول منها إطارها المنهجي، الذي تضمن بشكل خاص إشكالية البحث وتساؤلاته والفرضيات المبنية عنها، بينما وجه الثاني لبناء المرجعية النظرية للبحث التي عالجت مفهوم إدارة المعرفة من زوايا محددة، كما أوضحت مختلف مراحل عملية إدارة المعرفة، فضلا على طبيعة أسس تطبيقها من خلال متابعة تحليلية لبعض ما ورد في الأدبيات التي تناولت الموضوع، والتي تم إسنادها بست دراسات سابقة. ليستعرض المحور الأخير من خلال أساليب لعرض وتحليل النتائج، أعتمدت فيها على العديد من الأدوات الإحصائية كالنكرارات، النسب المئوية، المتوسطات المرجحة، الانحرافات المعيارية، الارتباط الخطي البسيط والمترافق، الانحدار المتعدد وما يرتبط بها من اختبارات سلسلة من الاستنتاجات والاقتراحات، من أهمها ما يلي:

- هناك اختلاف في مستويات أهمية مراحل عملية إدارة المعرفة.

- تمثل الأسس الإستراتيجية متطلبات ضرورية وهامة لتطبيق إدارة المعرفة.

- تعتبر القيادة والثقافة التنظيمية من أهم الأسس الإستراتيجية لتطبيق إدارة المعرفة.

- تعد الأسس التكنولوجية أقل أهمية من مثيلتها الإستراتيجية في تطبيق إدارة المعرفة.

- تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أقوى الأسس التكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة.

- تعد نظم الذكاء الاصطناعي الأسس التكنولوجي الوحيد الذي لم تتأكد أهميته في تطبيق إدارة المعرفة.

- ينبغي بناء نظم لتحفيز الأفراد على المشاركة والتعاون بغرض تبادل ونقل المعرفة، مع الإعداد لتكيف البنية التنظيمية لتكون أكثر ملائمة مع نظام إدارة المعرفة.

- ينبغي دعم البنية التنظيمية المساعدة على تطبيق إدارة المعرفة، بالتركيز خاصة على القيادة والثقافة التنظيمية.

- يجب التحضير للدخول في أنشطة جديدة لاستثمار الطاقات المتاحة لدى الموارد البشرية.

- يجب الاستمرار في بناء وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

الكلمات الدالة: عملية إدارة المعرفة، القيادة والثقافة التنظيمية، خرائط المعرفة وشبكات القيمة، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا الشبكات وأدوات التعاون، نظم الذكاء الاصطناعي، اليقظة التكنولوجية والتلقائية.

Abstract

This study is achieved in order to find out the importance of the strategic and technological bases in the application of knowledge management (KM), at the Regional Department of the National Fund for housing in the Province of Biskra in Algeria, from the managers' Point of view.

To achieve this Objective we have structured our study in three main axes. The first one covered the methodic framework, which included in particular the problematic of research, its questions and hypotheses. While the second is oriented to the research theoretical construction, which treated the concept of KM from different angles, and explained the various stages of the knowledge management process, as

well as the nature of the application bases through a follow-up analysis of what appeared in the literature related to the subject, which were supported by six previous studies. Ending with the last axis that reviewed the methods of presentation and results analysis by adopting many of statistical tools like frequencies, percentages, weighted averages, standard deviations, simple and multiple linear correlation, multiple regressions and the associated multi-tests, to a series of conclusions and suggestions, which the most important are the following:

- There is a difference in the levels of importance of knowledge management process stages.
- The strategic bases are considered as a necessary and a very important requirement for the application of KM.
- The leadership and organizational culture are the most important strategic bases for the application of KM.
- The technological bases are less importance than the strategic bases in the application of KM.
- The information technology infrastructure is one of the strongest technological bases in the application of KM.
- The artificial intelligence systems are the only technological base, which has the incertitude significance in the application of KM.
- The systems should be built to motivate individuals to participate and cooperate in order to exchange and transfer the knowledge with the preparation of organizational structure to be more adoptive to the knowledge management system.
- The regulatory environment in knowledge management application should be supported focusing on leadership and organizational culture in particular.
- New activities should be prepared to invest in the available potential of human resources.
- Managers should keep on building and developing for information technology infrastructure.

Keys Words: Knowledge Management Process, Organizational Culture & Leadership, Knowledge Maps & Value Networks, Information Technology Infrastructure, Networks Technology & Collaboration Tools, Artificial Intelligence Systems, Business & Competitive Intelligence.

مقدمة.

انطلاقاً من الانشغالات العديدة للمنظمات، الاقتصاديات والمجتمعات المنبثقه عن ظاهرة إدارة المعرفة التي كشفت عن الكثير من التحديات خاصة في مجالات النمو والمنافسة. تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإبراز مدى أهمية هذه العملية على مستوى المنظمات ومن ثم ضرورة تطبيقها بالاستناد على مقاربتين إستراتيجية وتقنولوجية نعتقد بأنهما حاسمتين في هذا المجال. ولتحقيق ذلك قمنا بهيكلة الدراسة في ثلاثة محاور، بحيث يظهر الأول منها كافة الأساليب والإجراءات المنهجية المتتبعة لمعالجة إشكالية البحث، بينما يستعرض الثاني بمتابعة تحليلية المرجعية النظرية للدراسة المستمدّة من الأدبيات ذات الصلة تدعيمها بعض الدراسات السابقة، لننهي الدراسة على مستوى المحور الثالث الذي يتناول عرض وتحليل النتائج الميدانية كأشفین من خلاله على سلسلة من الاستنتاجات والاقتراحات.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة.

لاستيفاء متطلبات هذه الدراسة سنقوم على مستوى هذا المحور بمناقشة مضمون مجموعة من العناصر التي تشكل في نظرنا جوانب أساسية في البناء المنهجي للبحث ينبغي عرضها، لإيضاح أسلوب وطريقة المعالجة المنهجية المتتبعة وهي تتناول ما يلي: طرح

الإشكالية بصورة واضحة ودقيقة من خلال مناقشة معالمها الأساسية لتحديد مجالها وضبط حدودها، ثم صياغتها في شكل مجموعة من التساؤلات لتغطية مختلف جوانبها من جهة ولتوفير أسس وضع الفرضيات لاحقاً من جهة أخرى. كما سناحول إلراز مدى أهمية البحث من الناحية النظرية والعملية بالمقارنة مع ما سبقه من أبحاث للوقوف عند ما يمكن أن يضيفه أو يساهم به، وذلك بالتوافق مع الإشارة لأهم الأهداف المنتظر تحقيقها. بالإضافة إلى إيضاح طبيعة فرضيات البحث التي يسعى الباحث لاختبارها بهدف بلوغ نتائج معينة، مع تصميم النموذج النظري للدراسة الذي يكشف عن مختلف متغيرات الدراسة وأبعادها وال العلاقات التي تربط فيما بينها، فضلاً على إلراز طبيعة وخصوصية مجتمع البحث الذي سيشكل مجالاً تطبيقياً للدراسة مع بيان أداء جمع البيانات وكذا حدود البحث النظرية والعملية. ومن ثم الكشف عن طبيعة المنهج العلمي الذي سيتبع في هذا البحث ومختلف إجراءات الدراسة خاصة ما يتعلق منها بأساليب المعالجة الإحصائية.

I - مشكلة البحث وتساؤلات الدراسة.

في ظل الاهتمام المتزايد بظاهرة إدارة المعرفة من قبل الكثير من المنظمات، الاقتصاديات والمجتمعات منذ عقدين تقريباً، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لبحث إشكالية تطبيق إدارة المعرفة وفق منظور معين وبحسب وجهة نظر إطارات منظمة شبه اقتصادية، من خلال السعي للإجابة على جملة من التساؤلات المبنية عنها. وتتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بتطبيق إدارة المعرفة من قبل المنظمات كثيراً ما تأرجح بين منظوري هامين، منظور يعتمد فيه على العديد من الوسائل والأدوات والطرق التقنية والاقتصادية لتغطي عليه المعالجة المادية لقضايا إدارة المعرفة وهو ما يعكس توجهات مرکزة على المدى القصير، ومنظور تنتشر فيه الأساليب، المناهج والمقاربات الاجتماعية والإستراتيجية كأشفة على معالجة إنسانية لإدارة المعرفة لتبرز رؤى تمتد للمدى الطويل. وعلى هذا الأساس ومن منطلق أن لإدارة المعرفة دوراً هاماً وحاصلماً في جانب كثيرة وسط المنظمة كدعم المهارات والتنافسية، تحسين الإنتاجية والأداء، المساعدة على اتخاذ القرار وإنشاء القيمة، تشجيع الإبداع وغيرها تأتي إشكالية الدراسة لتبث في مدى استناد المنظمة على كل الاتجاهين كل على حدة أو مجتمعين في تطبيقها لإدارة المعرفة، ولضبط مجال الإشكالية وحدودها تمت صياغتها في شكل مجموعة من التساؤلات كالتالي.

إن إشكالية البحث المشار إليها ترتبط بثلاث متغيرات، بحيث يمثل الأول والثاني متغيرات مؤثرة (متغيرات مستقلة) وهي التي تعكس الاتجاهين الذين ركزت عليهما الدراسات والأبحاث كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وقد تم التعبير عليهما في هذه الدراسة بنوعين من الأسس الضرورية لتطبيق إدارة المعرفة، إدراهما إستراتيجية والأخرى تكنولوجية وكل منها ستعالج من منظور خمسة أبعاد، أما المتغير الثالث فهو بمثابة متغير مستجيب (متغيرتابع) يتمثل في عملية إدارة المعرفة ذاتها مكونة من خمسة أبعاد كذلك تعبير عن مراحلها المختلفة، ليعبر عن الإشكالية في شكل سلسلة من التساؤلات كالتالي:

ما مدى أهمية الاعتماد على مراحل إنشاء، افتقاء، تنظيم، إتاحة واستعمال المعارف في إدارة المعرفة؟

ما مدى أهمية كل من الأسس الإستراتيجية، والأسس التكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة؟

هل هناك علاقات ارتباط بين كل من الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة، الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة، وكذا بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية؟ وهل هناك علاقة ارتباط بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية مجتمعة وعملية إدارة المعرفة؟

II - أهمية البحث وأهدافه.

شكل إطلاعنا المتواضع حول ما ورد عن موضوع إدارة المعرفة في العديد من الكتب، الدوريات والمجلات فضلاً على ما صدر من تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات قناعة كافية لإدراك مدى أهمية البحث في هذا المجال يحده الطموح لتحقيق بعض الأهداف. وتكمّن أهمية هذا البحث في كونه يكشف عن رؤية عملية بسيطة لأسلوب تطبيق إدارة المعرفة على مستوى المنظمات، مستبطة من الكثير من المقارب والمناهج التي تضمنتها الأبحاث والدراسات النظرية والميدانية التي عالجت هذا الموضوع من زوايا مختلفة. فمن منطلق كثرة التوجهات المرتكزة على المقاربة الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة تولدت لدينا فكرة البحث فيما إذا كان مهما الكشف عن بعض الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية الهامة التي يمكن اعتمادها لتطبيق إدارة المعرفة وسط المنظمات، خاصة إذا ما تمت معالجة ذلك بالنظر لكل مرحلة من مراحل إدارة المعرفة، وتجسيداً لذلك وضعت بعض الأهداف.

انسجاما مع طبيعة الإشكالية المطروحة وتجاوزها مع مختلف التساؤلات المتبعة عنها، وضعنا جملة من الأهداف يمكن النظر إليها من جانبيين أساسيين الأول أكاديمي نظري والثاني تطبيقي عملي وهي كالتالي: التأكيد من خلال معالجة نظرية تحليلية بأن تطبيق إدارة المعرفة بأبعادها المختلفة يتم لزوما ضمن عملية منظمة ومنسقة تتخللها سلسلة من المراحل الهامة، العمل على إبراز مدى أهمية البعد الإستراتيجي في تجسيد عملية إدارة المعرفة على مستوى المنظمات، وكذلك الكشف عن الدور التدعيمي الهام لوسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيق إدارة المعرفة. وبعد ذلك اختبار مختلف العلاقات بين الأسس الإستراتيجية، الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة مع تحليل وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة. بالإضافة لاختبار فيما إذا كان للتنوعين من الأسس معاً علاقة بتطبيق عملية إدارة المعرفة من وجهاً نظر أفراد مجتمع الدراسة. وأخيراً إبراز مزاج الأسس الأكثر ملائمة لتطبيق إدارة المعرفة من وجهاً نظر أفراد مجتمع الدراسة.

III- فرضيات البحث ونموذج الدراسة.

لإعطاء تصور واضح ودقيق عن أسلوب الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته قمنا بصياغة مختلف الفرضيات بما ينسجم مع تساؤلات الدراسة وأهدافها، فضلاً على تصميم نموذج نظري يظهر بيانياً مختلف المتغيرات ويبين مختلف علاقتها. فبغرض التعرف على طبيعة الميول والتوجهات لدى إطارات مجتمع الدراسة بخصوص إشكالية البحث والتساؤلات المتبعة عنه، ومن ثم المساعدة في تحقيق الأهداف المسطرة، عملنا على صياغة أربع فرضيات صفرية بمعنى عدمية وسالبة، بحيث تعبّر عن مضمون معاكس لقناعاتنا تواافقاً مع ما تشير إليه القواعد المنهجية (R. A. Thiétart, 2003)، وهي كالتالي:

الفرضية الصفرية الأولى (H_{01}): "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)". وقد صيغت هذه الفرضية لمعرفة ما إذا كان أفراد مجتمع الدراسة ينظرون للأسس الإستراتيجية بأبعادها الخمسة كمتطلبات ضرورية وهامة لتطبيق عملية إدارة المعرفة بمراحلها المختلفة.

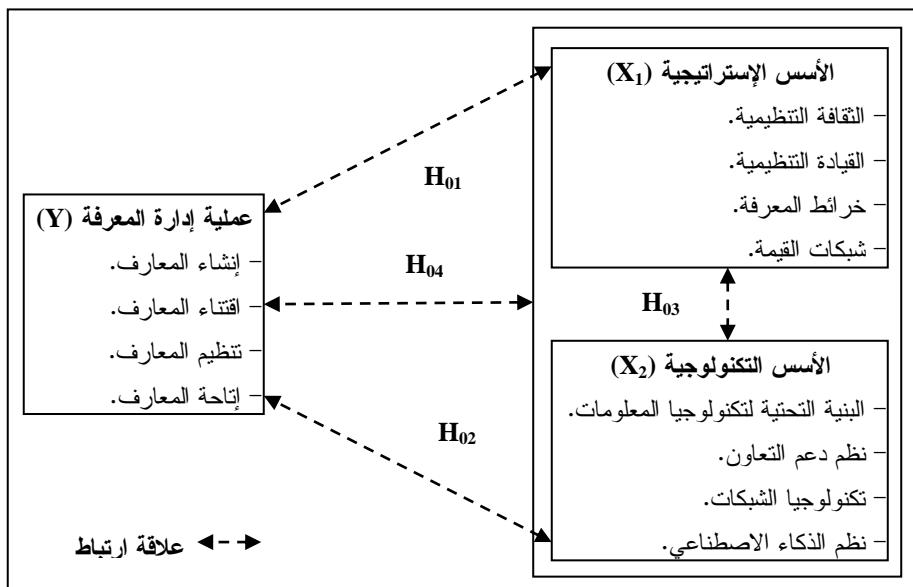
الفرضية الصفرية الثانية (H_{02}): "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)". وقد وضعت هذه الفرضية بغرض معرفة ما إذا كان أفراد مجتمع الدراسة ينظرون للأسس التكنولوجية

بأبعادها الخمسة هي الأخرى كمتطلبات ضرورية لتطبيق عملية إدارة المعرفة بمراحلها المختلفة.

الفرضية الصفرية الثالثة (H_{03}): "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)". وقد وضعت بعرض معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية بأبعادهما المختلفة.

الفرضية الصفرية الرابعة (H_{04}): "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية مجتمعة وعملية إدارة المعرفة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)". وقد وضعت لمعرفة ما إذا كان للنوعين من الأسس معاً ارتباط بعملية إدارة المعرفة. ولإيضاح طبيعة متغيرات الدراسة الثلاث بما تمتد إليه من أبعاد، بالإضافة إلى كيفية ارتباطها مع بعضها البعض من خلال مختلف العلاقات التي سيتم اختبارها إحصائياً، قمنا بتصميم النموذج النظري للدراسة كالتالي.

الشكل 01: النموذج النظري للدراسة.



IV-مجتمع البحث وحدود الدراسة.

لوضع تصوّر واضح حول طبيعة المجال التطبيقي للدراسة وكذا حدود البحث النظرية والميدانية سنحاول فيما يلي استعراض المجتمع الإحصائي للدراسة وكذا حدودها من

الناحبيتين العلمية والعملية. يتمثل مجتمع الدراسة في جميع إطارات المديرية الجهوية للسكن بولاية بسكرة والبالغ عددهم (37) إطراها موزعين كالتالي: (12) بالمديرية الجهوية، (08) بوكلة بسكرة، (11) بوكلة مسيلة و(06) بوكلة الوادي ويعملون بأربع دوائر وظيفية هي: المنتجات، المحاسبة والمالية، الموارد البشرية والإعلام الآلي. وبعرض جمع البيانات الميدانية الأساسية لهذه الدراسة، تم تصميم استبيان يشتمل على (75) عبارة وفق السلم الخماسي لـ (Likert)، وزع على جميع الإطارات وقد استرجعت كل الاستمرارات (37) استماراً (أي بنسبة 100%) ليتم اعتمادها في التحليل.

ويتضمن هذا الاستبيان قسمان، خصص الأول للبيانات العامة الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة بهدف معرفة بعض المميزات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي والشهادات العلمية) والخصائص الوظيفية (وحدة الانتماء، التخصص الوظيفي، الخبرة المهنية، التكوين والترقية) لجميع الإطارات. بينما وجه القسم الثاني لتغطية البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، علماً أن هذا القسم يشتمل على ثالث محاور لكل منها خمسة أبعاد. وقد وجه المحور الأول (عملية إدارة المعرفة) لقياس درجة موافقة الإطارات على اعتبار الأبعاد الخمسة (إنشاء المعرفة، اقتناء المعرفة، تنظيم المعرفة، إتاحة المعرفة واستعمال المعرفة) بمثابة مراحل ضرورية وهامة لعملية إدارة المعرفة من خلال مجموعة من العبارات (01 - 25) موزعة على التوالي وبالتالي بحسب حصة خمس عبارات لكل مرحلة. أما المحور الثاني (الأسس الإستراتيجية) فهو يهدف لقياس درجة الموافقة على كون الأبعاد التالية: الثقافة التنظيمية، القيادة التنظيمية، خرائط المعرفة، شبكات القيمة والبيقotte الإستراتيجية متطلبات إستراتيجية ضرورية لتطبيق عملية إدارة المعرفة بالاعتماد على سلسلة من العبارات (26 - 50) مقسمة على التوالي وبالتالي بحسب حصة خمس عبارات لكل أساس، وبهدف المحور الثالث (الأسس التكنولوجية) هو الآخر ومن خلال عدة عبارات (51 - 75) لقياس درجة الموافقة على اعتبار الأبعاد التالية: البنية التحتية لтехнологيا المعلومات، تكنولوجيا الشبكات، نظم دعم التعاون، نظم الذكاء الاصطناعي والبيقotte التكنولوجية على التوالي وبالتالي بحسب حصة خمس عبارات لكل أساس كمتطلبات تكنولوجية ضرورية لتطبيق عملية إدارة المعرفة.

ويتحدد موضوع هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية بمعالجة إحدى جوانب عملية إدارة المعرفة ذات الحمس مراحل (إنشاء، اقتقاء، تنظيم، إتاحة واستعمال المعرف) بالاستناد إلى تصور مكتب (Garner Group)، وذلك من حيث العلاقة التي تربطها بنوعين من الأسس الهمامة في تطبيقها ممثلة في الأسس الإستراتيجية (الثقافة التنظيمية، القيادة التنظيمية، خرائط المعرفة، شبكات القيمة واليقظة الإستراتيجية) والأسس التكنولوجية (البنية التحتية لتقنيات المعلومات، تكنولوجيا الشبكات، نظم دعم التعاون، نظم الذكاء الاصطناعي واليقظة التكنولوجية) المستمدة من المقاربتين الإستراتيجية والتكنولوجية لإدارة المعرفة الواردة في العديد من الأديبيات. أما من الناحية التطبيقية فقد اقتصرت الدراسة على المديرية الجهوية للسكن بولاية بسكرة بوكلاتها الثلاث (بسكرة، مسيلة والوادي) بالنظر لارتباط نشاطها بإحدى أكبر التحديات الوطنية (مشكلة السكن)، فضلاً على كونها تمثل نسبة تأثير عالية (55%) وهو ما يتلاءم وطبيعة الموضوع.

7 - منهج البحث وأساليب المعالجة.

لاستكمال متطلبات الإطار المنهجي لهذه الدراسة سنحاول فيما يلي إبراز طبيعة منهج البحث ومختلف الأساليب الإحصائية التي سيتم اعتمادها سواء ما تعلق منها بتحليل البيانات أو باختبار الفرضيات وذلك كالتالي. بالنظر لطبيعة الظاهرة التي تتناولها إشكالية البحث سنعتمد في معالجتها على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات، وذلك من منطلق أن فهم إدارة المعرفة كظاهرة نوعية بما تتضمنه من عناصر وما تمتد إليه من أبعاد يقتضي متابعة وصفية وتحليلية لما ورد عنها في الأبحاث والدراسات النظرية والميدانية المنصورة في الكتب، الدوريات، التقارير وغيرها، وهو ما يتيح فحص أسبابها وتفسير نتائجها. ومن ثم استيعاب آليات تطبيقها التي سيتم اختبارها ميدانياً بإتباع الأساليب والأدوات التحليلية المناسبة. ولإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة سنعتمد على برنامج (SPSS V16) بغرض استعمال مختلف أساليب المعالجة الإحصائية الملائمة للإجابة على مختلف التساؤلات واختبار الفرضيات وذلك بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لمعرفة مدى ثبات أداة القياس ومن خلاله معامل الصدق للتأكد من أن المقياس يقيس ما وضع من أجله، بالإضافة لحساب التكرارات والنسب المئوية لوصف وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة، وكذا

حساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لتحليل اتجاهات أراء مفردات المجتمع الإحصائي بخصوص مختلف محاور الدراسة وأبعادها. فضلا على حساب الارتباطات الخطية البسيطة وإجراء الاختبار (T) بين مختلف المتغيرات وأبعادها للحكم على معنوية العلاقات بين كل متغيرين، وكذلك حساب معامل الارتباط المتعدد ومعامل التحديد بإتباع أسلوب الانحدار المتعدد مع إجراء الاختبارين (F) و(T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغيرين المستقلين مجتمعين والمتغير التابع.

ثانيا: الإطار النظري والدراسات السابقة.

لمعالجة إشكالية البحث قمنا بإعداد إطارا نظريا لدعمها وإسنادها بالأفكار والمفاهيم الأساسية الواردة في الأدبيات المختلفة المرتبطة بموضوعها، بشكل يبرر أهمية دراستها من جهة ويكشف عن الإمكانيات المتاحة أمام الباحث لتقديم مساهمة حقيقة في إطارها من جهة أخرى. وقد تم تقسيم هذا الإطار النظري إلى أربعة عناصر، بحيث يغطي الأول منها مفاهيم عامة عن إدارة المعرفة في أبعادها المختلفة بغرض بناء المرجعية النظرية للبحث، ليخصص بعد ذلك الثاني والثالث لتحليل مختلف متغيرات الدراسة (عملية إدارة المعرفة وأسس تطبيقها) وفق مقاربة معينة تعكس قناعات ووجهات نظر الباحث، بينما وجه العنصر الرابع لعرض مضمون ستة دراسات مختاراة مع تحليلها ومناقشتها لإبراز دلالاتها الرئيسية بالنسبة لموضوع البحث.

I - مفهوم إدارة المعرفة.

يختلف الباحثين والمحتملين في نظرتهم لإدارة المعرفة باختلاف مرجعياتهم الفكرية وقناعاتهم الشخصية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأكثر أهمية بالنسبة لهذه الظاهرة، حيث أن هناك من سعى لفهمها بالتركيز على الأهداف والغايات التي يمكن أن تساهم في تحقيقها، ومن يركز على بعض العناصر المميزة للسياق التنظيمي والاجتماعي الذي يتم التعامل في إطاره مع مختلف المعارف، وآخرين يهتمون بالوسائل والأدوات خاصة التقنية منها التي يمكن اعتمادها في معالجة قضايا المعرفة، وأخيرا من ينظر لإدارة المعرفة من خلال المضمون بمعنى طبيعة المراحل المختلفة المشكلة لعملية إدارة المعرفة. وبغرض إيضاح كل ذلك سنحاول فيما يلي إبراز مفهومها من خلال مجموعة من المنظورات.

1- إدارة المعرفة من المنظور الاقتصادي.

يعتقد بعض الباحثين والمختصين بأن فهم إدارة المعرفة يقتضى النظر إليها من جانب تلك الأهداف والغايات التي يمكن أن تساهم في تحقيقها، خاصة وأن العديد من الدراسات والأبحاث أكدت على دور وأهمية إدارة المعرفة في خلق القيمة وتعزيز الإبداع، تحسين الأداء والتنافسية، تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية، دعم القرارات وضبط النوعية، إرضاء العملاء وغيرها. وبهذا فإن أصحاب هذه التوجهات يؤكدون بأن فهم وإدراك ظاهرة إدارة المعرفة من المنظور الاقتصادي يمكننا من توظيف المعارف واستثمارها وتشييدها في إتجاه تجاوز التحديات وكسب الرهانات التي تواجهها المؤسسات في مختلف المجالات.

وربما لهذا ينظر (Susan Hanley) لإدارة المعرفة بأنها "المستخدمون والعمليات التقنية التي تعمل على توليد القيمة"، ليؤكد (Bryan Davis) من جانبه بأنها "قفزة مفاهيمية في تنظيم مصادر المعلومات ووسيلة لاستخلاص القيمة المضافة منها" (الكتبي، 2005، ص 37)، وهو ما يعني قوة المعرفة كمورد استراتيجي حاسم في خلق وإنشاء القيمة. كما يرى (P.Blake) بأن إدارة المعرفة هي: "الحصول على الخبرات الجماعية أينما وجدت وتوزيعها بالكيفية التي تساعده على تحقيق أعلى قدر من الإنتاجية" يدعمه في ذلك (Bassie) بقوله بأنها "عملية إبداع واكتساب المعرفة واستخدامها لتحسين الأداء التنظيمي" (الفاعوري، 2005، ص.ص 55-56)، وهو ما يعبر عن براعة وتميز العنصر البشري في إيجاد المعرفات مما كان مصدرها ومن ثم توظيفها واستخدامها لتحسين الإنتاجية والأداء. ويضيف (Chou Yen) بأن إدارة المعرفة "عملية يتم بموجبها استخراج رأس المال الفكري الخاص بالمنظمة، بهدف الوصول إلى قرارات تتصف بالكفاءة والفعالية والابتكارية من أجل إكساب المنظمة ميزة تنافسية والحصول على ولاء والتزام العملاء" (أبو خضرير، 2009) ليكشف بذلك عن مدى ارتباط إدارة هذا النوع من الموارد بدعم القرارات واكتساب المزايا التنافسية ووفاء العملاء.

2- إدارة المعرفة من المنظور الاجتماعي.

انطلاقاً من أن المنبع الأول والأساسي للمعرفة هو العقل البشري، يرى الكثير من الباحثين بأن فهم إدارة المعرفة من المنظور الاجتماعي لا يمكن تجاهله، خاصة وأن هذا المنظور يبرز لنا الكثير من الحقائق المميزة للبيئة التنظيمي والاجتماعي الذي تدار في إطاره مختلف المعرف، فتعامل الأفراد والجماعات والمنظمات مع مختلف المعرف لا

يمكن أن يتم بمعزل عن الثقافة التنظيمية التي ينتمون إليها، البنى التنظيمية التي ينشطون في إطارها، أساليب قيادتهم للآخرين، المخزون المترافق في ذاكرتهم من الخبرات والتجارب وغيرها من العوامل وما ينجر عنها من سلوكيات وممارسات. ولهذا يعتقد (Koenig) بأن إدارة المعرفة عبارة عن "الفهم الوعي والذكي لثقافة المنظمة والقدرة على استخدام وتطبيق التغيير الحاصل في هذه الثقافة"، كما يشير (Duffy) في نفس الصدد بأنها "العملية النظمية التكاملية لتنسيق نشاطات المنظمة في ضوء اكتساب المعرفة والحصول عليها وخزنها والمشاركة فيها، وتطويرها وتكرارها من قبل الأفراد والجماعات الساعية وراء تحقيق الأهداف التنظيمية الرئيسة" (ال بشاشة والحمد، 2009، ص.ص 45-98)، وهو ما يكشف عن أهمية وعي، ذكاء وقدرة العنصر البشري في توجيهه واستخدام المعرفة بشكل منظم ومنسق لتحقيق الأهداف المرغوبة. ومن جانب آخر يرى (Burk) بأن إدارة المعرفة هي: "عملية اكتساب ومشاركة الخبرة الجماعية للمجتمعات في تحقيق وإنجاز رسالتها"، كما يؤكّد Mike (Verspej) بأنها "محاولة لإيجاد طريقة للحصول على حكمة العاملين ومعرفتهم داخل المنظمة لأجل رفع تلك المعرفة إلى أقصى حد ممكن والاحتفاظ بها" (الكبسي، ص.ص 36-37)، وهو ما يعبر عن مدى أهمية توفر الظروف والأوضاع الملائمة في المؤسسات لاستخلاص حكمة العاملين وخبراتهم لإثراء مخزونها المعرفي ومن ثم دعم وتطوير قدراتها في مختلف المجالات.

3- إدارة المعرفة من المنظور التكنولوجي.

إن الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات والانتشار الواسع في استخدام مختلف الأدوات المرتبطة بها في العديد من الجوانب الهامة بالنسبة للمؤسسات، كما أن الارتباط الوثيق لهذا النوع من التكنولوجيات بنظم المعلومات التي توفر أساساً المادة الأولية الضرورية لبناء المعرفة جعل الكثير يعتقد بأن فهم إدارة المعرفة يرتبط بما يمده الإدراك والوعي بطبيعة الوسائل والأدوات ذات الطابع التقني الواجب استخدامها في جميع تعاملاتنا مع المعرفة. ومن هذا المنطلق يعتقد (Malhotra) بأن إدارة المعرفة هي "تجسيد العمليات التنظيمية التي تبحث في عملية مزج قابلية تقنيات المعلومات على معالجة البيانات والمعلومات وقابلية الإبداع والابتكار للأشخاص" (ال بشاشة والحمد)، كما يضيف (Groff Joned) بأنها "مجموعة الأدوات والتقنيات والاستراتيجيات اللازمة

للاحتفاظ بالخبرة والمعرفة الخاصة بالأعمال والعمل على تحليلها وتنظيمها وتطويرها وتقاسمها مع الآخرين"، وفي نفس السياق يؤكّد (Wick) بأنّها "استبطاط المعرفة من الأشخاص والعمل على تحليلها وتطويرها وصياغتها في وثائق الكترونية ليتمكن الآخرين من الحصول عليها وفهمها وتطبيقاتها بسهولة" (العاني والبشنواي، 2004). وما سبق يمكن القول بأن تجسيد إدارة المعرفة يقتضي الاستعانة بمختلف الأساليب والأدوات التقنية التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في بعض الجوانب المعقدة والغامضة التي تتطلب السرعة والدقة في معالجتها.

4- إدارة المعرفة من منظور العمليات.

على خلاف مجالات التركيز السابقة فيما يخص فهم إدارة المعرفة، يعتقد باحثون آخرون بأن الاهتمام ينبغي أن يوجه لمضمون عملية إدارة المعرفة ذاتها، بمعنى إيضاح طبيعة كل مرحلة من المراحل المشكلة لهذه العملية بالرغم من اختلافهم في تحديد وضبط هذه المراحل. وفي هذا السياق يرى (Laudon) بأن إدارة المعرفة هي: "العملية المنهجية لتوسيعه ورصد المعرفة وتحقيق الاهتمام بها في الشركة، وهي مدخل لإضافة أو إنشاء القيمة من خلال المزيج أو التركيب أو التدريب بين عناصر المعرفة، من أجل إيجاد توليفات معرفية أفضل مما هي عليه كبيانات أو معلومات أو معارف منفردة" (البشاشة والحمد) مبرزا بذلك بأن هناك اختلاف بين البيانات، المعلومات والمعارف.

كما يشير (Coleman) لإدارة المعرفة بأنّها "المصطلح العام لمتغيرات متعددة ومتتشابكة، يعتمد بعضها على بعض، وتتضمن خلق المعرفة، تقدير المعرفة، تحطيط المعرفة، نقل المعرفة، تخزين المعرفة وتوزيع المعرفة، وتقاسم المعرفة"، ليكشف من جهة على مدى امتداد المعرفة لمتغيرات عديدة ومن جهة أخرى على تعدد مراحل عملية إدارة المعرفة. ليضيف (Bhatt) في نفس الاتجاه بأن إدارة المعرفة "عملية تسهيل الأنشطة المتعلقة بالمعرفة من حيث خلقها والحصول عليها ونقلها واستخدامها"، كما يعتقد (Turban) كذلك بأنّها "عملية تجميع وخلق المعرفة وتسهيل تقاسم المعرفة بما يمكن من تطبيقها بفعالية في جميع أنحاء المنظمة" (الخشالي، 2009، ص.45-68) ليتحقق بذلك أصحاب هذه المواقف بأن إدارة المعرفة عملية تتشكل من سلسلة من المراحل الهامة. وعموما فإن مختلف المواقف والرؤى بخصوص مفهوم إدارة المعرفة تبقى جديرة بالاهتمام، حيث أن كل منها يسمح بإيضاح

أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة (دراسة تحليلية لآراء إطارات المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن) بولاية بسكرة - الجزائر -

جواب محددة، وعليه فهي تتكامل فيما بينها لتسمح بتجاوز الكثير من الغموض والتعقيد المميز لهذه الظاهرة الهامة في عالم المؤسسات.

II - عملية إدارة المعرفة.

إن تطبيق إدارة المعرفة على مستوى المنظمة يقتضي تتبع مراحل محددة وواضحة تشكل في مجملها ما يسمى بعملية إدارة المعرفة، هذه العملية التي يختلف الباحثون والدارسون بشأن مراحلها سواء من حيث طبيعتها أو عددها أو حتى تسمياتها وذلك بالنظر لاختلاف مرجعياتهم الفكرية وتعدد المقاربات التي يمكنهم تبنيها بخصوص ظاهرة إدارة المعرفة التي تمتد للأبعاد الإستراتيجية، التكنولوجية، التنظيمية، البشرية وغيرها، فضلا على ما يميز الأشكال المختلفة للمعرفة. ويشير (الكبيسي، ص. ص 60 - 85) فيما يتعلق بهذه العملية إلى العديد من التصنيفات منها تصنيف (P. N. Rastogi, C. Wick, P. Heisig, M. Martiny) وقد تبنينا في هذه الدراسة عملية تتشكل من خمسة مراحل هي: الإنشاء، الاقتناء، التنظيم، الإلتحاة والاستعمال مستمدة من تصور مكتب (Garner Group) كما ورد لدى (Gilles Balmisse, 2003)، من منطلق أنها تنفذ للأبعاد المادية، الافتراضية والبشرية لإدارة المعرفة مخطية بذلك حقل إدارة المعرفة الواسع بقدرتها على استيعاب مختلف الآليات، الأساليب والأدوات الملائمة للتعامل مع مختلف أصناف المعرفة، وفيما يلي إيضاح لمختلف هذه المراحل.

1- مرحلة إنشاء المعرفة.

ما من شك أن إنتاج المعرفة في المنظمة يتم من خلال الأفراد والجماعات المشكلة لها والذين يتعلمون باستمرار في إطار مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تحدث بينهم بشكل عفوي أو مقصود سواء تعلقت بالمعرفة الضمنية أو الظاهرية بهدف تكوين أفكار جديدة، إيجاد حلول ابتكارية، اعتماد أنماط تفكير حديثة أو أساليب عمل مبتعدة وفعالة. وهو ما يعني بأنها مرحلة يعتمد فيها على القدرات الذهنية والعقلية للأفراد لابتكار مخرجات معرفية ذات قيمة عالية تكشف عن رؤى جديدة للحقائق والواقع والأحداث. ولذلك يعتقد البعض بأن هذه المرحلة لا يمكن إخضاعها لخطيط دقيق وتنظيم محدد بغية التحكم فيها إذا كان هدفها إنشاء معارف جديدة وإيداعية باعتبار أن مصدر ذلك هو العقل البشري وعلى العكس من ذلك تماما إذا تعلق الأمر بتحسين المعرفة المتاحة (الفاعوري، ص 58). ومهما يكن

أ. بوعزيز شيشون

فإن ما يؤكد هؤلاء الباحثين هو ضرورة إعطاء الدور الأساسي في هذه المرحلة للمورد البشري بنكثيف استعماله وإسناد الدور التديعي لباقي الموارد الأخرى كالتكنولوجيا ورأس المال.

2- مرحلة اقتناص المعرف.

إن صعوبة إنشاء معارف جديدة أحياناً في المرحلة السابقة بالنظر لارتباط ذلك أساساً بالمعرف الضمنية المخزنة لدى الأفراد، حيث تصطدم المنظمة عادة بصعوبة النفاذ للمخزون المعرفي لأفرادها سواء بسبب سلوكياتهم المعقدة والغامضة بناء على شخصياتهم، قيمهم، تكوينهم، معتقداتهم وعادتهم محافظه على بنيتهم أو بسبب طبيعة الوسائل المستعملة لتنشيط التفاعل الاجتماعي بينهم، يقود المنظمة في هذه المرحلة إلى تبني أسلوب مختلف نسبياً هو اقتناص المعرف المتاحة سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية كالخبراء والمختصين، المنافسين، العملاء، الموردين، قواعد البيانات، أرشيف المنظمة وذاكرتها،...الخ. مع ضرورة تحليلها والتحقق من مدى قابليتها للاستخدام من جديد وربما في ظروف مختلفة نسبياً. ويشير (الفاعوري، ص 60) بأنه من المهم في هذه المرحلة التركيز على تكثيف استعمال المورد التكنولوجي، طبيعة المرحلة وغايتها تقتضيان الاعتماد أكثر على نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- مرحلة تنظيم المعرف.

إن تلك الجهد الكبيرة التي تبذلها المنظمة في المرحلتين السابقتين وما نتج عنها من تراكمات معرفية سواء تعلقت بإنشاء معارف جديدة أو باقتناص المعرف المتاحة يمكن أن تكون عرضة للفقدان في أي لحظة سواء بسبب عدم حفظها، صيانتها وتحديثها أو بسبب تعذر الوصول إليها لاستغلالها. وعلى هذا الأساس جاءت هذه المرحلة لتنظيم مختلف هذه المعرف بالاعتماد خاصة على أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الدور الفعال في مهام التصنيف، الترميز، التخزين، النمذجة وغيرها. ويشار غالباً في هذا المجال للذاكرة التنظيمية بنوعيها اللغوية (Semantic) والعرضية (Episodic) كخزان هام لاستيعاب هذه المعرف وحمايتها حتى يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها وقت الحاجة إليها.

4- مرحلة إتاحة المعرف.

إن المعرف التي تم إنشاؤها أو اقتناصها ومن ثم تنظيمها تبقى بدون فائدة عملية إذا لم يتم نقلها، تحويلها وتوزيعها بمختلف الوسائل لأعضاء المنظمة في مختلف الوحدات

التنظيمية مهما كانت طبيعة المهام والأنشطة الموكلة لها من إنتاج، تموين، تسويق وغيرها، بحكم أن تقاسم المعارف والمشاركة فيها هو أساس نجاح المنظمات الحديثة، فضلا على أن مكون المعرفة أصبح عاملًا جوهريًا في أي نشاط. وبالرغم من أن هذا العمل ليس سهلا على الإطلاق من الناحية الواقعية فهو غالباً ما يصطدم بعوائق ترتبط بالبيئة التنظيمية والثقافية السائدة في المنظمة والتي ينبغي تغييرها وتكيفها من خلال بناء علاقات تعتمد على الثقة، التعاون والمشاركة، كما يجب توفير البنية التنظيمية الملائمة والتي تسمح بتشكيل الجماعات والوحدات الاجتماعية تشجيعاً للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات، فالهيكل التنظيمية التقليدية القائمة على السلمية والبيروقراطية لم تعد تساير التطورات الحديثة بالنظر لطابع الرسمية وتقل أسلوب الاتصال ومحدودية العلاقات المميزة لها والتي لا تساعد على تدفق المعرفة بشكل سريع وفعال لمستعملتها.

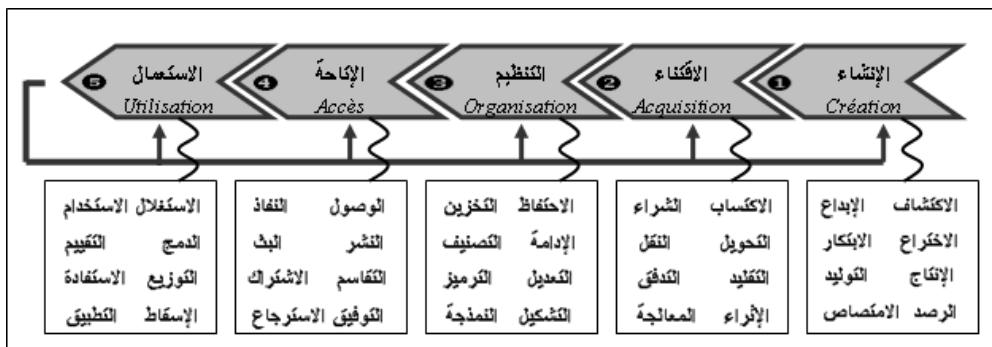
5- مرحلة استعمال المعرفة.

إن تطبيق المعرفة أو استعمالها في هذه المرحلة يعني بلوغ المنظمة بمعارفها بعد سلسلة من المعالجات التي خضعت لها في المراحل السابقة إلى مستوى أصبحت فيه أكثر قابلية وملائمة للاستخدام في تنفيذ مهام المنظمة وأنشطتها، ومع ذلك فإن هذه المرحلة بحسب (الفاعوري، ص 64) لم تحظى بالاهتمام اللازم في أغلب الدراسات والأبحاث التي تناولت مجال إدارة المعرفة، ليضيف بأن ذلك قد يعود إلى الاعتقاد السائد بأن قيام المنظمة بإنتاج المعرفة أو اقتناصها، تنظيمها وتخزينها وكذا تطوير سبل استرجاعها يعني ضمنيا وآلية القيام باستعمالها أو بمعنى آخر النظر لمرحلة استعمال المعرفة بشكل غير منفصل عن باقي المراحل. في حين يرى آخرون بأن هذه المرحلة جد مهمة وينبغي فصلها عن باقي المراحل خاصة وأنها تتطلب آليات محددة وهو ما يتوافق وما أشار إليه (Grant) بحسب (الفاعوري، ص. 64-65) من أن تطبيق المعرفة يتطلب الاعتماد على ثلاثة آليات هي: التوجيهات، العادات أو الروتين التنظيمي وفرق العمل ذات المهام المحددة ذاتياً، حيث يقصد بالتوجيهات مجموعة محددة من القواعد والإجراءات والتعليمات التي يتم وضعها بعرض تحويل المعرفة من الخبراء لغير الخبراء، وينبغي بالروتين التنظيمي أنماط الأداء ومواصفات العمليات التي تسمح للأفراد بدمج واستعمال معارفهم المتخصصة دون حاجة للاستعانة بالآخرين، وتعني فرق العمل ذات المهام المحددة ذاتياً تلك المجموعات

أ. بوعزيز شيشون

التي تضطلع بالمهام المعقدة المتسمة بعدم التأكيد والغموض معتمدة على مهاراتها المعرفية لمواجهة المشاكل الناجمة عنها بالنظر لغياب الأساليب الدقيقة والمضبوطة لمعالجتها. وينبغي التذكير بأن كل مرحلة من مراحل عملية إدارة المعرفة تعتمد على سابقتها وتدعم التي تليها مشكلة سلسلة من الحلقات المترابطة (الكبيسي، ص 59) وإعطاء صورة أكثر وضوحا عن العملية نورد الشكل المولاي.

الشكل 02: عملية إدارة المعرفة.



المصدر : Gilles Balmisse (2003) : Knowledge Management et Outils Informatiques, Livre Blanc, Site Web : http://www.knowledgeconsult.com/fr/prive/OUTILS_KM_IT-expert_n45.pdf (Consulté le : 01/01/2011)

يظهر لنا الشكل السابق عملية إدارة المعرفة في صورة سلسلة من الحلقات المترابطة تمثل مختلف مراحلها والتي يمكن أن تأخذ "تسميات مختلفة وعديدة بحسب الباحثين".¹ لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو مدى أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق عملية إدارة المعرفة على مستوى المنظمة بالنظر لخصوصية كل مرحلة من مراحلها، وعليه سنحاول فيما يلي إيضاح أهم هذه الأسس التي يمكن أن تساهم في تجسيد هذه العملية.

III - أسس تطبيق إدارة المعرفة.

في ظل كثرة المقاربات وتعدد النماذج واختلاف المناهج والطرق المتبعة لتطبيق إدارة المعرفة، بالنظر لظهور العديد من التيارات الفكرية التي رسمت مسارات تطورية متعددة لإدارة المعرفة امتدت للعديد من الأبعاد، برع الكثير من الدراسات والأبحاث

¹ ورد (19) مصطلحا بالنسبة لمختلف مراحل عملية إدارة المعرفة لدى (35) باحثا خلال الفترة (1994-2001)، أنظر في هذا المجال: صلاح الدين الكبيسي (2005): إدارة المعرفة، سلسلة بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتربية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص.ص 66-67.

الملحة على ضرورة اعتماد أسس معينة بغرض التطبيق الميداني، ومن أهم هذه الأسس وأوسعها انتشارا لدى الكثير من الباحثين والدارسين تلك الممتدة للبعدين المادي والبصري لإدارة المعرفة، هذين البعدين للذين كثيرا ما احتم ب شأنهما الجدل والنقاش بحكم أنهما يمسان بشكلي المعرفة (الضمني والظاهري). وفي هذا السياق سناحول التطرق للأسس الإستراتيجية والتكنولوجية للتعبير على هذين البعدين مبرزين طبيعتها ومدى أهميتها في تطبيق إدارة المعرفة على مستوى المنظمات.

1- الأسس الإستراتيجية وأهميتها في تطبيق إدارة المعرفة.

يكشف التيار الذي يعتقد بأن تطور إدارة المعرفة يأخذ اتجاهها إستراتيجيا على العديد من الأسس الإستراتيجية الضرورية لتطبيق إدارة المعرفة على مستوى المنظمات، فبحسب هذا التيار من غير الممكن تجسيد مشروع إدارة المعرفة دون دعمه وإسناده بجملة من الركائز الإستراتيجية مبررا ذلك بعمق آثار العملية وتعقيدها وكذا حجم وشمولية التغيير والتحول الواجب مسايرته، ولذا سناحول تلخيص أهم هذه الأسس في العناصر التالية:

1-1- بناء ثقافة تنظيمية معرفية.

تعتبر الثقافة التنظيمية (Organizational Culture) من أهم العوامل التي يمكن من خلالها التمييز بين مختلف المنظمات بالنظر لثراء وتنوع وتنوع العناصر التي تتضمنها. فبحسب (Wheleen) يمكن النظر إليها "كمجموعة من الاعتقادات والتوقعات والقيم التي يشتراك بها أعضاء المنظمة"، كما يصفها (Shermerborn) بأنها "نظام من القيم والمعتقدات يشتراك بها العاملون في المنظمة بحيث ينمو هذا النظام ضمن المنظمة الواحدة" ويشير (Kossen) بأنها "مجموعة القيم التي يجلبها أعضاء المنظمة (رؤساء ومرؤوسين) من البيئة الخارجية إلى البيئة الداخلية لتلك المنظمة"، كما يعبر عليها (Flamholtz & Cranston) بأنها "القيم والافتراضات، وأنماط السلوك المقبولة للأفراد الذين هم أعضاء في منظمة واحدة" (الفاعوري، ص 151). وبهذا فإن للثقافة التنظيمية ارتباط وثيق بـ جمالي القيم، المعتقدات والافتراضات، التجارب والخبرات التي يحملها العاملون بالمنظمة، وبحكم أن لهذه العناصر دورا هاما في تشكيل العديد من المعابر وتجسيد الكثير من الممارسات والقرارات في المواقف والأوضاع المختلفة، فإن هذه الثقافة تعد حاضنة أساسية لمعارف المنظمة. وعليه فإن تبادل وتقاسم هذه المعارف فيما بين الأفراد والمجموعات لإنشاء الأفكار الإبداعية يتطلب من مسئولي

المنظمة العمل على تعزيز مبادئ الثقة والأمان والمشاركة لخلق التفاعل والتواصل الداعم للتدفق الفعال للمعرفة في مختلف الاتجاهات والمستويات. وهو ما يعني ضرورة الاهتمام ببناء ثقافة تنظيمية أساسها التعاون والنجاح الجماعي وليس المنافسة والنجاح الفردي وذلك في أبعادها المختلفة (المظهر الخارجي، القيم الظاهرة والقيم غير الملموسة) مع ضرورة تطوير نظم الحوافز والمكافآت الجماعية لتشجيع الأفراد على الانسجام معها دون إغفال طبيعة المرحلة التي تمر بها المنظمة، وذلك لتوفير الوسط الملائم لدعم عملية تطبيق إدارة المعرفة. ففي دراسة أجريت على أكثر من (50) شركة أمريكية لديها مشروعات في مجال إدارة المعرفة تبين أن العائق الأساسي في بناء واستثمار الموارد المعرفية هو الثقافة التنظيمية، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (D.Skyrme) في دراسته، حيث بين أن التحدي الأكبر الذي يواجه إدارة المعرفة لا يمكن في الأدوات ولا في التكنولوجيا وإنما في الإنسان والعوامل الثقافية (عبيسات، 2005).

1-2- إتباع قيادة تنظيمية فعالة.

لقد أصبح واضحا الآن بأن العنصر البشري عامل هام وحامض في العملية المعرفية والإبداعية بالنظر لقدرته على إنتاج أفكار جديدة تدعم باستمرار قدرات المنظمة على إنتاج المزيد من القيمة المضافة، وعليه فالأفراد والجماعات في المنظمة في حاجة إلى قيادة تنظيمية فعالة تعطى المثال، القدوة والنموذج الذي يحتذى به في مجالات التعاون، المشاركة والتقاسم، فكما يتم التعلم من خلال العمل يمكن التعلم من خلال الإقتداء. وبهذا يساعد القائد المتميز بهذه الصفات مختلف الأفراد والجماعات على تطوير قدراتهم باستمرار بشكل يتيح توسيع القاعدة المعرفية للمنظمة، خاصة وأنه يسعى بصفة دائمة لإيجاد طرق وأساليب جديدة من شأنها خلق الانسجام الضوري بين الأفراد لبناء رؤية مشتركة وموحدة تجاه مختلف القضايا.

1-3- رسم خرائط المعرفة.

يؤكد الكثير من الباحثين منهم (Davenport, Prusak, Deft) على أهمية خريطة المعرفة (Knowledge Map) كأدلة لجرد موجودات منظمة ما من أفراد ووثائق وقواعد بيانات وغيرها، وبذلك فهي تمثل دليلا على معارف المنظمة وليس مخزنا لها، وعليه فإن رسمها يسمح بتحديد الأماكن الهامة لمعارف المنظمة بعرض الوصول إليها واستغلالها (Régine Lecocq) .

P.P 53-63 (2005). وينبغي التذكير بأن تقييم الموقف المعرفي للشركة يتطلب فهرسة المصادر الفكرية الموجودة فيها وتشخيص وبيان أنواع معارفها (المعرفة الجوهرية، المعرفة المتقدمة والمعرفة الإبتكارية) بشكل يوضح علاقتها بالإستراتيجية التنافسية للمنظمة، وهو ما يعني الكشف عن طبيعة المحفظة المعرفية للمنظمة من خلال هذه الخريطة بهدف تقلص الفجواتين الإستراتيجية والمعرفية بالمقارنة مع المنافسين. وربما لهذا يعتقد البعض بأن هذه الخريطة تعتبر أداة قوية تساعد على تنفيذ إدارة المعرفة، مما يستوجب رسمها (العلي وآخرون، 2006، ص 30)، علمًا أن هناك العديد من النماذج المتميزة لهذه الخريطة نذكر منها: نموذج M. Zack ونموذج D. Skyrme (العمري والعلي، 2004).

4- التحول نحو شبكات القيمة.

برز الاقتصاد المعرفي تدريجيا مكان اقتصاد المعلومات الذي خلف بدوره الاقتصاد الصناعي، فظهر العديد من الدراسات والأبحاث القائلة بضرورة بناء وإدارة شبكات القيمة لأنشطة أعمال الشركات في الفضاء الرقمي الذي تحتوي مختلف التعاملات الاقتصادية. ويمثل هذا النموذج بديلاً لنموذج القيمة للعهد الصناعي (سلسلة القيمة)، الذي لم يعد قادراً على تحليل وتمثل العلاقات والمبادلات المرتبطة بالموارد والأصول غير الملموسة. فمفهوم القيمة في اقتصاد المعرفة يمكن أن يتشكل من خلال عناصر وأساليب مختلفة بالنظر لتلك التحولات الجوهرية التي يمكن إيجازها بحسب (ياسين، 2005) فيما يلي:

التحول من المفهوم الأحادي للقيمة (المفعمة المباشرة للزبون) إلى المفهوم المتعدد الأبعاد للقيمة (القيمة الاقتصادية، القيمة المادية، القيمة المعنوية، القيمة الاجتماعية، ... الخ)، والتحول من صناعة القيمة إلى ابتكار القيمة، بالإضافة إلى تحول الأعمال والتعاملات إلى الأشكال وأساليب الشبكية والإلكترونية. وعلى هذا الأساس بدأت الكثير من الشركات تتبنى أساليب شبكات القيمة في مجال أنشطتها وأعمالها، وهذا النموذج الجديد يعبر عن مصفوفة معددة من العلاقات الشبكية بين المنظمات تسمح بتوليد القيم الملموسة وغير الملموسة للمرتبطين بها من خلال تلك التبادلات والمعاملات المتنوعة والمتميزة بالдинاميكية والتعقيد. وهو ما يعني بأن حلقات الربط فيما بين هذه الشبكات تتضمن قدرًا هاماً من المعرفة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للمنظمات.

١-٥- إعداد نظام للبيئة الإستراتيجية.

منذ نصف القرن الماضي ومع انتشار ظاهرة العولمة وزيادة حدة المنافسة وبروز واتساع الأنشطة الالكترونية وتنامي ضغوط العملاء وغيرها من العوامل التي زادت من تعقد المحيط وغموصه، ظهرت حاجة ماسة لدى الشركات والمنظمات للاستعلام أكثر عن مختلف تغيرات المحيط، خاصة ما يتعلق منها بالمنافسين والأسوق من تحالفات وشراكات وخدمات مميزة للعملاء وإيداعات،...الخ. وفي ظل هذا الوضع بُرِزَ ما يُعرف بنظم البيئة الإستراتيجية التي تدرج ضمن ما يسمى بالذكاء التناصفي (Competitive Intelligence)، وتهدف هذه النظم سواء كانت في شكلها الطبيعي أو الآلي للحراسة الدائمة للمحيط لتقديري المخاطر وانتهاز فرص الأعمال، أو بعبارة أخرى تنمية وتطوير قدرات المنظمة على سبق التغيرات من خلال رصد وجمع وتحليل وتلخيص المعلومات الحاسمة والملائمة لاحتياجاتها الإستراتيجية (Richard Legendre, 2005, P.P 241-260).

المعرفية بشكل دائم بما يمكنها من رسم توجهات إستراتيجية فعالة.

٢- الأسس التكنولوجية وأهميتها في تطبيق إدارة المعرفة.

في ظل التناهي المستمر للاتجاه الذي يرى بأن تفريز مبادرات إدارة المعرفة على مستوى المنظمات يمر في جانب كبير منه عبر المنظور التكنولوجي، برزت سلسلة طويلة ومتنوعة من الأسس التكنولوجية، تمتد من البنية التحتية التقنية لنظم المعلومات وتكنولوجياتها ومتعدد الشبكات، إلى الأدوات التعاونية والذكاء الاصطناعي، فمختلف نظم البيئة. لتبيّن بأن أهمية هذه الأدوات لا تقتصُر على أسلوب التعامل مع المعرفة الظاهرية فحسب كما يعتقد البعض، بل أصبحت أكثر قابلية للدعم والإسناد بالنسبة للمعارف الضمنية كذلك وفي جميع مراحل عملية إدارة المعرفة، وعلى هذا الأساس سنحاول فيما يلي إبراز أهم هذه الأدوات وميادين استعمالها ومن ثم الكشف عن مدى حاجة المنظمة إليها.

٢-١- وضع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

لتوفير البنية التقنية القاعدية الضرورية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلجم المنظمة الحديثة لاقتناء مختلف الأجهزة والمكونات المادية المتطرفة من حواسيب متنوعة (المعالجة والتوزيع والتشبيك وغيرها)، طابعات، ناسخات، ماسحات ضوئية، معدلات، كاميرات، أقراص وأسطوانات، شاشات عرض وغيرها. بالإضافة لمختلف

البرمجيات وما يتبعها من برامج وتطبيقات، فضلا على الارتباط بمختلف وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية (كالأسلاك الهاتفية، الموجات الدقيقة الأرضية، الألياف الضوئية أو الأقمار الصناعية).

مع تصميم مختلف نظم المعلومات المستددة لقواعد البيانات (Data Bases) التي عرفت تطورات متتالية منذ ثمانينيات القرن الماضي، كذلك التي تحتاجها المنظمة في المستويات التشغيلية مثل: نظم معالجة البيانات (DPS)، نظم معالجة المعاملات (TPS)، نظم المعالجة التحليلية الفورية (OLAPS)، نظم المعالجة التحليلية الفورية العلائقية (ROLAPS)، أو المستخدمة في المستويات الوسطى كنظم المعلومات الإدارية (MIS) ونظم دعم القرارات (DSS)، أو في المستويات الإستراتيجية مثل: نظم المعلومات التنفيذية (EIS). وبالاعتماد على كل هذه الأدوات والوسائل والأنظمة يتم إعداد الأرضية القاعدية الضرورية لتطبيق إدارة المعرفة (السامرائي والزعربي، 2004).

2- اعتماد تكنولوجيا الشبكات.

في ظل الانتشار الواسع لظاهرة الارتباط الشبكي التي يشهدها عالم المنظمات سواء داخلياً أو خارجياً ودور ذلك في إدارة المعرفة وما ينجر عنها من إنشاء لقيمة دعماً لتنافسية هذه المنظمات، أصبحت هذه الأخيرة مضطورة للتعامل مع أفرادها ووحداتها وشركائها من خلال ثلاثة شبكات هامة هي (العلي وأخرون، ص. ص 236-250): الشبكة العالمية الإنترنت (Internet) التي برزت بقوّة منذ أوائل السبعينيات، حيث تحول التركيز من القوة الساحقة للحواسيب إلى قوّة الربط بالشبكات بشكل أتاح الاتصال والتواصل بين الأفراد والمنظمات على مستوى العالم وبسرعة فائقة. ومع تطور التطبيقات والبرمجيات المختلفة، أصبح بالإمكان إنشاء صفحات الويب والموقع والبوابات وغيرها لتبرز مختلف التعاملات الالكترونية لتنقل المنظمات إلى عالم الافتراضية، حيث لا نكاد نجد اليوم منظمة لا ترتبط بهذه الشبكة بشكل أو بآخر. والشبكة الخارجية أو الإكسترانet (Extranet) التي تلعب دوراً هاماً في تسهيل تعاملات المنظمة مع مختلف شركائها من الموردين والعملاء وغيرهم بالنظر لسهولة انتساب البيانات والمعلومات بين مختلف الأطراف المالكين لحقوق النفاذ لهذه الشبكة وبذلك يمكن للمنظمة اكتساب معارف جديدة من مصادر خارجية. وكذا الشبكة الداخلية أو الانترنت (Intranet) التي تمثل أداة هامة للاتصال وتبادل المعلومات في الزمن

الحقيقي بين مختلف الوحدات التنظيمية للمنظمة، وبالاعتماد على البنية التحتية لنظم معلومات المنظمة بالإضافة لمختلف وسائل الربط المعيارية المستخدمة في الإنترت أو ما يعرف ببروتوكولات الإنترنت (TCP/IP) وكذا البرمجيات المتقدمة ومختلف نظم الحماية خاصة ما يسمى بجدار النار (Firewall)، كما يمكن لهذه الشبكة تأمين مختلف التطبيقات الشبكية والتعاونية بما فيها الإعداد لبناء البوابات التي تلعب دور نقطة النفاذ الوحيدة لمختلف أنظمة المنظمة.

2-3- اقتاء نظم دعم التعاون .

من منطلق أن إدارة معارف المنظمات ترتكز على فلسفة التعاون لتوفير وسط عمل ملائم تسوده الثقة، التقاسم والمشاركة في البيانات والمعلومات والمعارف سواء كان هذا التعاون ذا طبيعة دائمة أو مؤقتة وعلى المستوى الداخلي (بين الأفراد والمجموعات) أو الخارجي (بين المنظمة وشركائها من الموردين والعملاء وغيرهم) وتجاوزا لقيود الزمان والمكان بتوفير فضاءات فردية، جماعية وتنظيمية للتعاون الافتراضي دعماً لتنافسية المنظمة، برزت حزمة من الأدوات التقنية والتكنولوجية المساعدة على هذا التعاون الإلكتروني، الدردشة، منتديات الحوار، المؤتمرات عبر الفيديو، الاجتماعات الافتراضية، التعلم الإلكتروني، تدفق العمل (Workflow)، ونظم دعم القرارات، مستودعات البيانات (Collaboration Tools) كبرامج الدعم الجماعي (GroupWare) التي تتضمن المراسلات، نظم التتبع عن النصوص (Data Mining)، نظم التقييب عن البيانات (Intelligent Agents Systems) (Text Mining) (J.M. Franco & S. de Lignerolles, 2001; G. Balmisse, 2005) ولكل هذه الأدوات استعمالات عديدة ومتعددة في مختلف مراحل عملية إدارة المعرفة، وعليه ينبغي على المنظمة اختيار الملائمة منها لكل مرحلة ووفق حاجة المستعملين وأهدافهم.

2-4- الاستناد على نظم الذكاء الاصطناعي .

دفع التعقيد المتزايد لعلاقات الارتباط بين أحجام كبيرة من البيانات والمعلومات وأهمية ما يمكن أن ينبعق عنها من معارف هامة والتي يصعب على العقل البشري بلوغها واستيعابها، إلى ظهور العديد من الأدوات والبرامج والتطبيقات المساعدة والتي تحاكي العقل البشري في عملها تدرج ضمن ما يسمى بنظم الذكاء الاصطناعي (Artificial

Intelligence Systems) ومن أمثلتها كما يؤكد (حجازي، ص 48) ما يلي: النظم الخبرة (Expert Systems) التي تتمثل في برامج ذكية تحتوي على أوعية بها حجم هائل من المعلومات تماثل تلك التي يمتلكها الخبر البشرى في إحدى الحقول المعرفية. يتم اللجوء إليها من قبل العاملين في المنظمة لحل مشاكل معقدة ولابتكار، والشبكات العصبية (Neural Networks) وهي عبارة عن برمجيات ونظم حاسوبية ذكية تعتمد على أدوات رياضية وإحصائية متقدمة للمحاكاة الآلية تسمح ببناء نماذج سلوكية لبيانات محددة من خلال معالجة شبيهة بأسلوب معالجة المعلومات في نظم الخلايا العصبية البيولوجية في الدماغ البشري (العلى وأخرون، ص 204). بالإضافة إلى المنطق الضبابي (Fuzzy Logic) الذي يستعان به للتعامل مع البيانات غير المحددة والاحتمالية من خلال تبرير يحاكي التبرير البشري الذي يتيح التعامل مع القيم القريبة والبيانات غير الكاملة والاستدلال من خلالها، والخوارزميات الجينية (Genetics Algorithms) والتي تتمثل في نظم تساعد على تطوير وتحسين الحلول لمشكلات التنبؤ والتصنيف المعقدة والغامضة، وبذلك فهي تعوض نقص أو قلة الخبرة الفنية لدى بعض المستخدمين في التعامل مع المشاكل غير المهيكلة والصعبة (بشير عباس العلاق، 2005).

2- وضع نظام لليقظة التكنولوجية.

انطلاقاً من أن معارف المنظمة تتوزع بين المصادر الداخلية والخارجية، بحيث أتاحت نظم إدارة المعرفة أساليب عديدة لمعالجة المعرفات الداخلية، بينما بقت المعرفات الخارجية في حاجة لآليات مختلفة أكثر ملائمة للتعامل معها في ظل التطورات الكبيرة التي تعرفها تكنولوجيا الشبكات، لهذا برزت نظم اليقظة كأدوات فعالة لرصد ومتتابعة التغيرات الخارجية ومنها نظام اليقظة التكنولوجية التي يدرجها البعض ضمن ما يعرف بنظم الذكاء الاقتصادي (Business Intelligence)، ويساهم نظام اليقظة في استخلاص معلومات هامة وحساسة من مختلف الإشارات الصادرة عن مختلف ظروف وأوضاع التطورات التقنية والتكنولوجية التي يشهدها المحيط لمكين المنظمة من توليد معارف جديدة تساعدها على سبق منافسيها وتعزيز قدراتها على الاستجابة السريعة لمختلف التغيرات. وبهذه الكيفية تتكامل هذه النظم مع نظم إدارة المعرفة لخلق الانسجام الضروري بين المنظور الداخلي والخارجي لمعارف المنظمة (Francois Jakobiak, 2004).

IV - الدراسات السابقة ودلالاتها.

لتتحديد مكانة هذه الدراسة بالمقارنة مع غيرها من الأبحاث والدراسات، سنحاول فيما يلي عرض مجموعة من الدراسات (النظيرية والتطبيقية) ذات الصلة بموضوع البحث من زوايا مختلفة بنوع من التحليل والمناقشة لإبراز أهم دلالاتها بالنسبة للإشكالية المبحوثة بهدف مقارنتها مع ما سيتم التوصل إليه من نتائج لاحقاً وصولاً إلى تقديم بعض الاقتراحات.

- 1- دراسة (M. Bayad et S.F. Simen, 2003). جاءت هذه الدراسة النظرية "إدارة المعرفة: الواقع والأفاق" في شكل متابعة تحليلية لمفهوم، أبعاد ومقاربات إدارة المعرفة الواردة في العديد من الدراسات والبحوث بغية تحديد مسارها التطوري الذي يمكن أن يتضمن مختلف المبادرات، بحيث يعتقد الباحثان بوجود أربع توجهات كبرى، كما أشار بأن المبادرات الرامية لوضع نظام لإدارة المعرفة بالمنظمات تتجاذبها إستراتيجيتان الأولى ترتكز على الموارد البشرية المبنية على شخصنة المعرف (Personal Knowledge) والثانية تستند على المعلوماتية المشيدة على ترميز المعرف (Codified Knowledge). وبناء على ما سبق يعتقد الباحثان بأن محور تطور إدارة المعرفة يسير في اتجاه تنمية وتطوير المعرف المهيكلة أو المرمزة وفق ذلك التفاعل الديناميكي بين المعرف الضمنية والظاهرة في بعدها الفردي والجماعي الذي يكشفه نموذج حازون المعرفة لـ (I. Nonaka & H. Takeuchi) الذي يعد أساساً لإنشاء القيمة المضافة في المنظمة، وعليه ينبغي تعبيئة جهود إدارة المعرفة على مستوى المنظمات وفق أربع توجهات أساسية هي: التشجيع على إنتاج، تشكيل والتشارك في المعرف من خلال التعلم التنظيمي بالحوار والمناقشة وتقاسم الخبرات ومختلف التفاعلات في ميادين العمل. وتحديث وتنمية المعرف المكتسبة بالتنفيذ في مناجم النصوص والبيانات ونظم قواعد المعرفة، وتنظيم ذاكرة المنظمة ومستودعات بياناتها. وتجنيد الوسائل والأدوات الكفيلة بتحسين إدارة المعرفة مثل: البرمجيات المساعدة على اتخاذ القرارات، برمجيات إدارة المهارات ونظم إدارة أفضل الممارسات وغيرها. وأخيراً استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية تبادل المعرف بإنشاء مجتمعات الممارسة تعامل في إطار الشبكات الالكترونية المختلفة بالوسائل التقنية المتاحة كبرمجيات العمل الجماعي.
- 2- دراسة (الساعد وحريم، 2004). يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة "دور إدارة

المعرفة وتقنياتها المعلمات في إيجاد الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على قطاع الصناعات الدوائية بالأردن" لإبراز طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من إدارة المعرفة كمتغير مستقل أول في توفير معرفة متميزة (عن الزبائن، المنافسين، السلع، مهام وأهداف المنظمة، بيئه الأعمال) وتقنيات المعلمات كمتغير مستقل ثانٍ في توفير معلومات ذات قيمة (عن العملاء، الموردين، الداخلين الجدد، هيكل المنافسة للصناعة)، لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة كمتغير ثالث يقاس بخمسة أبعاد هي (قوة المساومة للزبائن، قوة المساومة للموردين، تهديدات المنتجات والخدمات البديلة، قوة مساومة الداخلين الجدد، وشدة المنافسة في الصناعة).

وقد أجريت هذه الدراسة على ثلاث شركات أردنية كبيرة لصناعة الأدوية، ليعرضها الباحثان في هيكل من أربعة محاور تناولت على التوالي الإطار المنهجي للبحث الذي تضمن العديد من العناصر من أهمها الفرضيات، نموذج الدراسة، أساليب وأدوات المعالجة الإحصائية، الإطار النظري للبحث الذي غطى المفاهيم المرتبطة بإدارة المعرفة، تقنيات المعلمات والميزة التنافسية، فضلاً على العديد من الدراسات السابقة وأخيراً عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي كشفت على ما يلي: هناك علاقة ايجابية معنولة بين تقنيات المعلمات والميزة التنافسية، وعلاقة قوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية، كما أن هناك فروق في العلاقة بين إدارة المعرفة، تقنيات المعلمات والميزة التنافسية تعزى للخصائص الديموغرافية لمفردات عينة البحث، بحيث تسهم إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية بدور أكبر مما تسهم به تقنيات المعلمات. ومن هذا المنطلق أوصى الباحثان القائمين على الشركات الممثلة لعينة الدراسة بضرورة استقطاب ذوى المؤهلات العلمية العالمية والخبرات الطويلة، بحكم أن الدراسة أثبتت تأثير العوامل الديموغرافية على العلاقة بين إدارة المعرفة، تقنيات المعلمات والميزة التنافسية، كما حثا على الاهتمام أكثر بتقنيات المعلمات كأداة هامة لإدارة المعرفة بالمنظمة بما يساعده في تعزيز ميزتها التنافسية.

3- دراسة (ياسين، 2005). أعدت هذه الدراسة "إدارة المعرفة وشبكات القيمة: دراسة حالة شركة Quicken.com" بغرض استكشاف وتحليل إحدى أهم مظاهر التحول في الاقتصاد الحديث، التي مست مفهوم وهيكل القيمة والتكلفة من خلال التركيز على تحليل

العلاقة بين إدارة المعرفة ونماذج القيمة الجديدة المتمثلة في شبكات القيمة التي جسدها بروز المنظمات المعرفية الشبكية. حيث يعتقد الباحث بأن النماذج والأدوات التقليدية المستخدمة لفهم الأعمال وتحليل أنشطة تكوين القيمة مثل نموذج سلسلة القيمة لـ (M. E. Porter) ومخططات نمذجة العمليات المنبثقة عن الاقتصاد الصناعي، لم تعد ملائمة لدراسة شبكات القيمة المتکيفة وسرعة التغير للمنظمات في ظل اقتصاد المعرفة، وذلك بسبب طبيعتها الخطية والساكنة، وقصورها على فهم البنية الشبكية المعقدة لنماذج الأعمال الجديدة المستندة على الموارد المعرفية غير الملموسة. وبعد تحليل أهم التحولات الجوهرية التي طرأت على نموذج سلسلة القيمة الذي ميز الاقتصاد الصناعي وكيفية انتقال نموذج شبكات القيمة لاقتصاد المعرفة وجه الباحث تركيزه لنموذج شبكة القيمة للشركة المعنية من خلال تصوير مبادرات القيمة بالشكل الذي تتم به على موقعها، ليصل إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

- اعتبار النموذج الخطي التتابعى لسلسلة القيمة المستخدم في تحليل المصادر الداخلية للميزة التنافسية في الاقتصاد الصناعي غير مفيد في دراسة وتحليل عملية تكوين القيمة في منظمات الأعمال الحديثة، مع الدعوة لضرورة الانتقال من نموذج سلسلة القيمة إلى نموذج شبكات القيمة كخطوة هامة لفهم تحولات القيمة من المادة إلى الفكر ومن الآلة إلى المعرفة ومن رأس المال المادي إلى رأس المال الفكري.
- تتشكل شبكات القيمة الشركات في البداية من نظم إدارة العلاقة مع الزبائن، إدارة سلاسل الإمدادية، نظم المعالجة التحليلية الفورية وغيرها، كما تعتمد هذه الشبكات على إدارة الاستثمار في سلاسل القيمة لدى إدارات المنظمات المندمجة في شراكات الأعمال وكذلك على الثقة والرغبة القوية للتعاون التنافسي الناتج عن المصالح والمنافع المتبادلة.
- يعود نجاح الشركة المعنية وغيرها من منظمات المعرفة المرتبطة بالإنترنت إلى اعتمادها على نموذج شبكة القيمة المرتبط بإستراتيجية أعمال قائمة على تحليل البيئة التنافسية واحتياجات المستفيدين، وتكشف حالة الشركة الخاضعة للدراسة عن حاجة المنظمات لتحديد وتحليل مواقعها في شبكات القيمة وتحليل شبكات القيمة التنافسية لمعرفة عناصر القوة والضعف ولفهم كيفية إنتاج القيمة في هذه الشبكات.
- دراسة (المومني، 2005). أجريت هذه الدراسة المعنونة بـ "مدى استعداد المؤسسات

العامة في الأردن لتطبيق إدارة المعرفة: دراسة ميدانية" على عينة عشوائية مكونة من (12) منظمة عامة أردنية، كمحاولة لاستكشاف مدى استعداد هذه المنظمات لتطبيق إدارة المعرفة من منظور أربعة أركان، يعتقد الباحث بأنها أساسية وضرورية لتطبيق إدارة المعرفة وهي: العنصر البشري، العنصر التكنولوجي، العمليات المعرفية الجوهرية وأخيراً تطبيق المعرفة المتاحة في مختلف أنشطة المنظمات. وبعد أن استعرض الباحث إطاراً نظرياً ناقش فيه عدة مفاهيم منها: ماهية المعرفة، خصائصها، أنواعها وفجواتها، إدارة المعرفة واستراتيجياتها ومداخلها، فضلاً على الأركان التي تقوم عليها ومتطلبات تطبيقها، قام بتحليل وتفسير البيانات التي جمعها بالاعتماد على الاستبيان الذي اشتمل على (38) عبارة موزعة على أربعة أبعاد، ليتوصل إلى جملة من النتائج من أهمها ما يلي: اعتبار العنصر البشري والإطارات القائمة على أعمال المنظمات العامة مؤهلة علمياً وفنرياً لاستيعاب وتطبيق متطلبات إدارة المعرفة بمستوى حيد، ولكن تبقى البنية التحتية التكنولوجية المتوفرة بالمنظمات غير كافية للأخذ بإدارة المعرفة بالرغم من أنها تشكل قاعدة جيدة للانطلاق نحو تطبيقات إدارة المعرفة. كما يشير الباحث بأن المنظمات المدروسة تتقدّم بعض العمليات المعرفية الجوهرية كالإنناج، المشاركة والتوزيع ولكن بمستوى منوسط دون ذلك المستوى فيما يتعلق بالتقاسم والتطبيق. وبناء على هذه النتائج والأسباب المختلفة الكامنة ورائها يوصي الباحث بما يلي: ينبغي عقد دورات تدريبية للأفراد على المواضيع المتعلقة بإدارة المعرفة وبرامجها، كما يجب الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضرورة بناء شبكات اتصال داخلية للمنظمات (الإنترنت)، التفكير في عملية استثمار المعرفة المتاحة كمصدر لقيمة المضافة.

5- دراسة (العلواني، 2006). تناول الباحث في هذه الدراسة النظرية "إدارة المعرفة: المفهوم والمداخل النظرية" ظاهرة إدارة المعرفة كإحدى إفرازات التحولات العميقة التي تشهدها النظم الاقتصادية والاجتماعية منذ عقدين من الزمان تقريباً، والتي دفعت إليها الضغوطات الهائلة لقوى كثيرة من أهمها: العولمة، المنافسة، التكنولوجيات الجديدة وسلوك العملاء. وهو ما أدى بحسب قوله إلى بروز حاجة ماسة لدى مختلف المنظمات والاقتصاديات لضرورة التكيف والتأقلم حفاظاً على استمراريتها، فكان التوجه نحو أساليب إعادة الهندسة، إدارة الجودة الشاملة، إدارة سلاسل الإمداد وغيرها التي أفضت إلى نموذج

جديد لفلسفة الأعمال جوهره التركيز على فكرة تقليص الحجم (Downsizing) لتترجم عنه آثار خطيرة على منظمات الأعمال من أهمها فقدانها لمعارف ومهارات هامة. ولإيضاح ذلك ناقش الباحث طبيعة المعرفة التنظيمية وأشكالها، حيث بين بأن المعرفة التنظيمية يمكن النظر إليها من ثلاثة زوايا هي: أن تكون على صلة بالحقائق والطرق والأساليب المرتبطة بشيء ما من خلال الخبرة أو الدراسة بمعنى معرفة الشخص لشيء ما (Know-about)، أن تكون قادرين على فهم وإدراك الحقائق والطرق والأساليب التي يمكن تطبيقها عملياً أي معرفة كيف (Know-how)، أن تكون معرفتنا السابقة قبلة للتراسم والتصنيف لبناء جسد المعرفة (Knowledge Core). ليعرض بعد ذلك المقاربات المختلفة لإدارة المعرفة التنظيمية، مبرزاً أهمها في اعتقاده ممثلة في المقاربة الاقتصادية المبنية على الرأس المال الفكري، المقاربة الاجتماعية المرتكزة على التعلم التنظيمي، المقاربة التقنية المستددة لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات ثم المقاربة الإدارية المعتمدة على عملية إدارة المعرفة. وأخيراً أوضح الباحث أهم محددات إدارة المعرفة التنظيمية في تصوره معتقداً بأنها الثقافة التنظيمية، القيادة التنظيمية، الهيكل التنظيمي وتقنولوجيا المعلومات مبيناً في نفس السياق مدى أهميتها ودورها الحاسم في تحسين عملية إدارة المعرفة.

6- دراسة (P. Paquet, 2006). تتناول هذه الدراسة النظرية "من المعلومة إلى المعرفة" بالمتتابعة التحليلية كيفية تطور العلاقة بين المعلومة والمعرفة تاريخياً، حيث حاول الباحث طرح نصوصاته وأفكاره في قسمين أساسيين: الأول عالج فيه الوضعية الحالية لتقنولوجيا المعلوماتية في مجال نظم المعلومات وعوائق تطبيقها والمخاطر الناجمة عنها ليبين بأن التطور غير المسبوق لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات يسمح أكثر فأكثر بالنفاذ للمعلومة ويزيد من سرعة معالجتها، أما الثاني فكشف فيه كيفية مساهمة النظم المعلوماتية في مساعدة المورد البشري على إنتاج المعرفة في المنظمات، مبرزاً تلك الرابطة بين تطور الوسائل التكنولوجية وعملية إنتاج المعرفة، حيث استعرض أهم التطورات التي عرفتها تقنولوجيا المعلوماتية في مجال نظم المعلومات خاصة في السنوات الأخيرة، مذكراً بدور بعض الأدوات كالهاتف التقليدي والمحمول، الفاكس، البريد الإلكتروني، منتديات الحوار، الدردشة، المحاضرات عبر الفيديو، ثم الإنترن特 في تحويل العالم إلى فضاء جديد. وباعتبار أن المعلومة الداخلية لا تقل أهمية عن المعلومة الخارجية تابع الباحث استعراض أهم

التطورات التي عرفتها بنية نظم المعلومات على المستوى الداخلي للمنظمات بدء بواجهة المستخدم، قواعد البيانات، البرمجيات ثم الاندماج بين مختلف نظم المعلومات بتطبيق أنظمة تخطيط موارد المنظمة وإعداد مستودعات البيانات مع الإشارة للمخاطر المهددة لأن نظم المعلومات مما يستوجب يقظة معلوماتية.

أما بالنسبة لإدارة المعرفة فقد عمل الباحث على التمييز بين كل من البيانات، المعلومات والمعارف مبينا الأشكال الأساسية للمعرفة ممثلا في المعرف الظاهرية والضمنية، مع التركيز على طرق إنتاجها مستندا إلى العديد من النماذج والأدوات، ليخلص في النهاية إلى أن نظم المعلومات في المنظمات تتجه أكثر فأكثر نحو الاندماج مما يطرح صعوبات في إدارتها خاصة في ظل التطورات التي تعرفها شبكة الإنترن特، ففي اعتقاده لم تعد المشكلة في كيفية الحصول على المعلومة وإنما في كيفية معالجتها لإنتاج المعرفة والاستفادة منها، وفي هذا الإطار يبرز الدور الإبداعي للمورد البشري في مجال إدارة المعرفة كعنصر حاسم، وتضطلع الموارد التكنولوجية بحسبه بدور المساعدة والدعم.

7- دلالات الدراسات السابقة. إن الدراسات السابقة الستة العربية والأجنبية التي قمنا بعرضها والتي عُطت الفترة (2003-2006) كشفت عن معالجات متميزة لظاهرة إدارة المعرفة من جانب محددة شكلت سندا ودعما قويا لطرحنا النظري وتوجهنا المنهجي، خاصة وأنها تنسجم لدرجة كبيرة مع ما أوردناه من مفاهيم في الخلفية النظرية لموضوع البحث. وهو ما يعني بأن الرؤية المتوصل إليها من خلال الإطلاع على الأدبيات ذات الصلة بالموضوع تقترب كثيرا، إن لم نقل أنها تتطابق بدرجة كبيرة أحيانا مع ما أورده أصحاب هذه الدراسات. فالدراسات النظرية الثلاث لكل من: M. Bayad et S.F. Simen, P. Paquet (والعلواني) بينت المفاهيم المختلفة لإدارة المعرفة بعد أن أوضحت معاني المعرفة وناقشت مختلف المفاهيم القريبة منها كالبيانات والمعلومات، فضلا على مختلف أصناف المعرفة والتي تستند لخلفيات فكرية عديدة سمحت ببناء العديد من المقاربات التي أضحت الآن مناهج متتبعة في الدراسات الميدانية الهدافة لتطبيق إدارة المعرفة. كما خلصت هذه الدراسات إلى ضرورة الاهتمام بعملية إدارة المعرفة بمراحلها المختلفة في بعدها المادي والبشري بالرغم مما يميزها من اختلاف في طبيعتها وعدها، وهو نفس الاتجاه الذي ذهبنا إليه في المرجعية النظرية التي استندنا إليها. كما أظهرت هذه الدراسات اهتماما كبيرا

بالعديد من العناصر التي اعتمدت كأسس لتطبيق إدارة المعرفة أو تدرج في إطارها سواء كانت ذات طابع استراتيجي أو تكنولوجي وهو ما يدعم قوة أبعاد متغيرات الدراسة التي ستختبر ميدانياً لاحقاً. أما الدراسات الثلاث المتبقية ذات الطبيعة الميدانية لكل من: (الساعد وحريم، ياسين، والمومني) فالرغم من اختلاف إشكالياتها نسبياً مع ما يتناوله الباحث في هذه الدراسة إلا أنها تدعم متغيرات الدراسة بشكل واضح، فإذاها التي تعالج دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في إيجاد الميزة التنافسية تؤكد أهمية بعد التكنولوجي وهو ما يدعم المتغير المستقل الثاني والمتغير التابع في دراستنا، بينما تذهب الدراسة الأخرى التي تهتم بالعلاقة بين إدارة المعرفة وشبكات القيمة في اتجاه دعم المتغير المستقل الأول في دراستنا، ثم تأتي الدراسة الأخيرة التي تركز على بحث مدى استعداد المنظمات العامة في الأردن لتطبيق إدارة المعرفة في نفس سياق دراستنا لتشترك الدراسات في إحدى متغيرات الدراسة (بعد التكنولوجي) وتحتاج في باقي المتغيرات. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول بأن مختلف الدراسات التي أوردناها تعد دعامة قوية لما تم طرحه على المستوى النظري، كما تأخذ نفس الاتجاه من حيث المقاربة المنهجية ونتوقع أن تكون متقاربة من حيث نتائج الدراسة.

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

استكمالاً لما تم عرضه على المستويين المنهجي والنظري لهذه الدراسة، يأتي هذا المحور لعرض ومناقشة نتائج البحث بالاعتماد على الأدوات الإحصائية الملائمة لمعالجة وتحليل مختلف أنواع البيانات ومن ثم إيجاد التفسيرات المناسبة. ولتحقيق هذا الغرض سنت عملية المعالجة بالكيفية التالية:

I - عرض وتحليل البيانات العامة.

قبل مباشرة التحليل الإحصائي للبيانات قمنا بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لمعرفة مدى الاتساق الداخلي بين مختلف أبعاد القياس، وقد تبين بأنه يمكن الاعتماد على أداة القياس إذا ما أعيد تطبيقها على نفس أفراد مجتمع الدراسة بالنظر لقيم المعامل التي تجاوزت عموماً الحد الأدنى (60%) المقبول إحصائياً، كما تم حساب معامل الصدق الذي أظهر بأن المقياس يقيس ما وضع من أجله، والجدول الموالي يظهر ذلك.

الجدول 01: معاملات ثبات وصدق المقاييس.

معامل الصدق	(Cronbach Alpha)	معامل الثبات	عدد العبارات	محاور الاستبيان
0.881	0.777		25	عملية إدارة المعرفة
0.757	0.573		05	إنشاء المعرف
0.731	0.534		05	اقتناء المعرف
0.750	0.563		05	تنظيم المعرف
0.838	0.702		05	إتاحة المعرف
0.780	0.608		05	استعمال المعرف
0.992	0.850		25	الأسس الإستراتيجية
0.848	0.719		05	الثقافة التنظيمية
0.892	0.795		05	القيادة التنظيمية
0.843	0.711		05	خرايط المعرفة
0.887	0.787		05	شبكات القيمة
0.909	0.827		05	البيضة الإستراتيجية
0.928	0.862		25	الأسس التكنولوجية
0.915	0.837		05	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
0.893	0.797		05	تكنولوجيا الشبكات
0.869	0.755		05	نظم دعم التعاون
0.901	0.812		05	الذكاء الاصطناعي
0.850	0.722		05	البيضة التكنولوجية
0.952	0.906		75	الإجمالي

وبعرض وضع تصور واضح حول أفراد مجتمع الدراسة قمنا باستخراج بعض البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية، فمن حيث المميزات الشخصية تبين بأن ما نسبته (89.10%) من الإطارات لا تتجاوز أعمارهم (40) سنة وهو ما يعني بأن لدى المديرية إطارات شابة يمكن الاعتماد عليها في تطبيق إدارة المعرفة، خاصة وأنهم من حملة الشهادات الجامعية (ليسانس أو مهندس) في العديد من التخصصات كإدارة الأعمال، الاقتصاد، القانون، الهندسة المعمارية، الهندسة المدنية، الإعلام الآلي وغيرها. أما من حيث الخصائص الوظيفية فقد تبين بأن هناك توزيع متاسب إلى حد ما للإطارات بين مختلف وكالات المديرية، وأن ما نسبته (40.50%) من هذه الإطارات لديها خبرة مهنية تتراوح ما بين (01 - 05) سنوات ونفس النسبة تشكل فئة أخرى لديها خبرة تتراوح ما بين (06 - 15)

سنة وهو ما يعزز نقل الخبرات من فئة لأخرى باعتبارها عامل هام في مجال إدارة المعرفة. لكن ومن جانب آخر يلاحظ ضعف تأثير دوائر الموارد البشرية بـ (40.50%) والإعلام الآلي بـ (10.80%) بالمقارنة مع دوائر المحاسبة والمالية بـ (29.70%) والمنتجات بـ (10.54%) وهو ما يعني ضرورة مراجعة الخريطة التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية بالنظر لكون ما يعادل (75.70%) من الإطارات لم تتلقى أي دورة تكوينية وأن نسبة (73%) لم تحصل على أية ترقية وهي مؤشرات يمكن أن تعيق عملية تطبيق إدارة المعرفة بالمديرية.

II - تحليل الاتجاهات العامة للأراء.

بغرض التعرف على مدى أهمية الاعتماد على مختلف مراحل عملية إدارة المعرفة وكذا أهمية كل من الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيقها سناً حاول تحليل الاتجاهات العامة لآراء أفراد مجتمع الدراسة بخصوص مختلف هذه المتغيرات وأبعادها وفق السلم الخماسي لـ (Likert) من خلال تحديد مستويات الموافقة الخمس بحسب طول الفئة على أساس قسمة عدد الفراغات المحسوبة بين مختلف درجات السلم وعدد الدرجات = (4/5) ليتم تشكيل المستويات التالية: عدم الموافقة التامة (01.79-01)، عدم الموافقة (01.80-02.59)، عدم التأكيد (02.60-03.39)، موافقة (03.40-04.19)، موافقة تامة (04.20-05)، ثم بعد ذلك حساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لجميع الأبعاد بعرض تشكيل جداول الاتجاهات للإجابة على السلسلة الأولى من التساؤلات.

1- اتجاهات الآراء بالنسبة لمحور عملية إدارة المعرفة. بغض النظر على السؤال الأول الذي ينص على التالي: (ما مدى أهمية الاعتماد على مراحل إنشاء، اقتناء، تنظيم، إتاحة واستعمال المعرف في إدارة المعرفة؟) تم الاعتماد على بيانات الجدول أدناه المتعلقة بمحور عملية إدارة المعرفة بأبعاد المختلفة، حيث تبين بأن أفراد مجتمع الدراسة في المتوسط يميلون إلى اعتبار عملية إدارة المعرفة ترتكز فعلاً على مختلف مراحلها بمتوسط مرجح يقدر بـ (04.12) وبانحراف معياري صغير يقدر بـ (0.319) وهو الاتجاه الذي يمكن إدراجه ضمن مستوى الموافقة على سلم القياس. وبهذا فإن إطارات المديرية موفقة على أن إدارة المعرفة عموماً تقتضي الاعتماد على جميع مراحلها ولكن ليس بنفس الدرجة من الأهمية، حيث تأتي مرحلة استعمال المعرف في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قدره

**أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة (دراسة تحليلية لآراء إطارات
المديرية الجهوية للصندوق الوطني لسكنى) بولاية بسكرة - الجزائر**

(04.31) وانحراف معياري بسيط لتدرج بذلك في مستوى الموافقة الناتمة، تليها باقي المراحل على التوالي: التنظيم بـ (04.15)، الإتاحة بـ (04.06)، الإنشاء بـ (04.04) ثم الاقتاء بـ (04.01) مدرجة كلها في مستوى الموافقة. وبناء على هذا الاعتقاد السائد لدى الإطارات يمكن القول بأن إدارة المعرفة بحسبهم تقضي استعمال المعرف، تنظيمها وإتحاتها أكثر مما تتطلب إنتاجها أو اقتتها، ويمكن تقسيم هذا التوجه بوجود تراكم معرفي لدى المديرية يتطلب التجسيد أكثر مما هي في حاجة لمعرف جديدة، خاصة إذا علمنا بأن إطاراتها نجحت في العديد من المرات في تصميم برامج وتطبيقات في الإعلام الآلي هي الآن محل الاستغلال.

الجدول 02: اتجاهات الآراء بخصوص محور عملية إدارة المعرفة (N = 37).

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق نائماً	اتجاه الآراء
		- 04.20) (05	- 03.40) (04.19	- 02.60) (03.39	-01.80) (02.59	- 01) (01.79	
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
% النسبية	%	% النسبية	% النسبية	% النسبية	% النسبية	% النسبية	المتغير التابع (Y)
		17 45.95	19 51.35	01 02.70	/	/	
0.474	04.04	16 43.24	17 45.95	04 10.81	/	/	إنشاء المعرف
0.508	04.01	19 51.35	16 43.24	02 05.41	/	/	افتاء المعرف
0.463	04.15	21 56.76	10 27.03	06 16.21	/	/	تنظيم المعرف
0.606	04.06	27 72.97	09 24.33	01 02.70	/	/	إتاحة المعرف
0.436	04.31	15 40.54	21 56.76	01 02.70	/	/	استعمال المعرف
0.319	04.12						عملية إدارة المعرفة

2- اتجاهات الآراء بالنسبة لمحور الأسس الإستراتيجية. بهدف الإجابة على السؤال الثاني الذي ينص على التالي: (ما مدى أهمية الأسس الإستراتيجية في تطبيق إدارة المعرفة؟) تم تصميم الجدول أدناه والذي تظهر بياناته بأن آراء الإطارات بالنسبة لهذا المحور إجمالاً تتجه لاعتبار مختلف الأسس الإستراتيجية متطلبات ضرورية لتطبيق إدارة المعرفة بالمديرية بمتوسط مرجح قدره (04.04) وانحراف معياري بسيط، وبذلك فهي تدرج ضمن مجال الموافقة على سلم القياس. غير أن هؤلاء الإطارات لا يضعون مختلف الأسس في

أ. بوعزيز شيشون

نفس المستوى من الأهمية، حيث تأتي القيادة التنظيمية في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قدره (04.38) مدرجة في مستوى الموافقة الثامنة، ثلثها الثقافة التنظيمية بمتوسط مرجح قدره (04.32) في نفس المستوى ثم خرائط المعرفة بـ (04.00)، اليقظة الإستراتيجية بـ (03.94) وشبكات القيمة بـ (03.56) مدرجة كلها ضمن مجال الموافقة. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول بأن أفراد مجتمع الدراسة يميلون إلى اعتبار القيادة التنظيمية والثقافة التنظيمية من أكثر الأسس الإستراتيجية لزوماً لتطبيق إدارة المعرفة وهو ما يعكس مدى أهمية العامل الإنساني في تجسيد إدارة المعرفة من وجهة نظر الإطارات بحكم إدراكمهم بأن لهذين الأساسيين دور هام في توفير البيئة التنظيمية الملائمة لتطبيق إدارة المعرفة.

الجدول 03: اتجاهات الآراء بخصوص محور الأسس الإستراتيجية (N = 37).

الاتجاهات المعياري	المتوسط المرجح	موافقة تماماً	موافقة	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً	اتجاه الآراء
		- 04.20) (05	- 03.40) (04.19	- 02.60) (03.39	-01.80) (02.59	- 01) (01.79	
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
% النسبة	%	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	الاتجاه الأول (X ₁)
0.50 4	04.3 2	25 67.57	10 27.03	02 05.40	/	/	
0.51 7	04.3 8	26 70.27	09 24.32	02 05.41	/	/	
0.48 3	04.0 0	12 32.43	24 64.87	01 02.70	/	/	
0.53 9	03.5 6	04 10.81	21 56.76	11 29.73	01 02.70	/	شبكات القيمة
0.52 9	03.9 4	13 35.14	18 48.65	06 16.21	/	/	اليقظة الإستراتيجية
0.33 3	04.0 4	09 24.33	27 72.97	01 02.70	/	/	الأسس الإستراتيجية

3- اتجاهات الآراء بالنسبة لمحور الأسس التكنولوجية. للإجابة على السؤال الثالث الذي ينص على التالي: (ما مدى أهمية الأسس التكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة؟) فمنا بإعداد الجدول أدناه الذي يكشف عن اتجاه الآراء بالنسبة لمحور الأسس التكنولوجية إجمالاً نحو اعتبار هذا النوع من الأسس هي الأخرى مهمة في تطبيق إدارة المعرفة ولكن بمتوسط مرجح يقل نسبياً عما كان عليه بالنسبة للأسس الإستراتيجية، وهو يقدر بـ (03.86) برفقة انحراف معياري ضعيف وعليه بهذه الآراء تتدرج ضمن مستوى الموافقة على سلم القياس. علماً أن البنية التحتية

**أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة (دراسة تحليلية لآراء إطارات
المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن) بولاية بسكرة - الجزائر -**

لتكنولوجيا المعلومات تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قدره (04.28) مندرجة في مجال الموافقة التامة، متبوعة على التوالي بتكنولوجيا الشبكات (04.00)، نظم دعم التعاون (03.89)، اليقظة التكنولوجية (03.81) مدرجة كلها ضمن مجال الموافقة ثم نظم الذكاء الاصطناعي (03.31) الذي يندرج ضمن مجال عدم التأكيد. وبهذا يمكن القول بأن الإطارات تتجه لاعتبار البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كإحدى أقوى أسس تطبيق إدارة المعرفة بالمقارنة مع باقي الأسس بالنظر لقوة هذا الأساس في الدعم والإسناد، فضلا على الإدلاء بعدم التأكيد فيما يخص نظم الذكاء الاصطناعي بالنظر ربما للتعقيد والغموض وصعوبة التطبيق بالنسبة لهذا النوع من النظم.

الجدول 04: اتجاهات الآراء بخصوص محور الأسس التكنولوجية (N = 37).

الاتجاه الرأي	المتغير المعياري	المتوسط المرجح	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً	اتجاه الآراء
			- 04.20) (05	- 03.40) (04.19	- 02.60) (03.39	- 01.80) (02.59	- 01) (01.79	
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
%	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	24 64.86	%	%	%	%	%	المتغير المستقل (X ₂)
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
0.624	04.28	10 27.03	13 35.14	20 54.05	04 10.81	/	/	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
			35.14	54.05	10.81	/	/	تكنولوجي ا الشبكات
0.532	04.00	03 32.43	12 32.43	20 54.06	05 13.51	/	/	نظم دعم التعاون
			32.43	54.06	13.51	/	/	نظم الذكاء الاصطناعي
0.565	03.31	03 08.10	03 08.10	17 45.95	15 40.54	02 05.41	/	اليقظة التكنولوجية
			08.10	45.95	40.54	05.41	/	الأسس التكنولوجية
0.493	03.81	10 27.03	10 27.03	20 54.05	07 18.92	/	/	الأسس التكنولوجية
			27.03	54.05	18.92	/	/	الأنحدار المتعدد مع استخدام الاختبارين (F) و (T) للحكم على معنوية العلاقات.
0.360	03.86	06 16.22	06 16.22	28 75.67	03 08.11	/	/	1- اختبار العلاقة بين الأساسيات الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة. تنص الفرضية الصفرية الأولى (H_{01}) على التالي: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأساس
			16.22	75.67	08.11	/	/	

III - اختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

لاختبار مختلف فرضيات الدراسة سيتم حساب معاملات الارتباط الخطي البسيط (Pearson) بين مختلف متغيرات الدراسة وأبعادها، معامل الارتباط المتعدد بإتباع أسلوب تحليل الانحدار المتعدد مع استخدام الاختبارين (F) و (T) للحكم على معنوية العلاقات.

1- اختبار العلاقة بين الأساسيات الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة. تنص الفرضية الصفرية الأولى (H_{01}) على التالي: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأساس

أ. بوعزيز شيشون

الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، ولاختبارها تم حساب

معامل الارتباط الخطي البسيط بين الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة وكذلك

استعمال الاختبار (T) لبيان معنوية العلاقة بين المتغيرين فكانت النتيجة كالتالي:

الجدول 05: مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة ومختلف أبعادها.
(N=37)

البيان	عملية إدارة المعرفة	إنشاء المعرف	اقتناء المعرف	تنظيم المعرف	إتاحة المعرف	استعمال المعرف
الأسس الإستراتيجية	0.602** Sig = 0.000	0.308 Sig = 0.064	0.230 Sig = 0.171	0.364* Sig = 0.027	0.547** Sig = 0.000	0.449** Sig = 0.005
الثقافة التنظيمية	0.230 Sig = 0.170	0.270 Sig = 0.106	- 0.166 Sig = 0.326	0.212 Sig = 0.207	0.198 Sig = 0.239	0.240 Sig = 0.152
القيادة التنظيمية	0.558** Sig = 0.000	0.388* Sig = 0.018	0.191 Sig = 0.257	0.419** Sig = 0.010	0.312 Sig = 0.060	0.515** Sig = 0.001
خريانط المعرفة	0.475** Sig = 0.003	0.223 Sig = 0.184	0.335* Sig = 0.042	0.363* Sig = 0.027	0.399* Sig = 0.014	0.163 Sig = 0.334
شبكات القيمة	0.224 Sig = 0.183	- 0.015 Sig = 0.929	0.205 Sig = 0.225	0.095 Sig = 0.577	0.212 Sig = 0.208	0.202 Sig = 0.230
البيقظة الإستراتيجية	0.465** Sig = 0.004	0.143 Sig = 0.397	0.180 Sig = 0.285	0.106 Sig = 0.533	0.647** Sig = 0.000	0.322 Sig = 0.052

*الارتباط معنوي عند مستوى 0.05
**الارتباط معنوي عند مستوى 0.01

يبين الجدول أعلاه بأن هناك علاقة ارتباط موجب ومتوسط القوة بين المتغيرين وصلت قيمته إلى ($r_{yx_1}=0.602$) والعلاقة بين المتغيرين معنوية عند مستوى ($\alpha=0.01$)، ومنه يمكن رفض فرضية عدم ومن غير الممكن رفض الفرضية البديلة ونقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى ($\alpha=0.05$). ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن أفراد مجتمع الدراسة يعتبرون الأسس الإستراتيجية في مجملها متطلبات ضرورية لتطبيق عملية إدارة المعرفة على مستوى المديريّة وذلك بالرغم من أن الجدول السابق وبالنظر لمختلف معاملات الارتباط يكشف لنا بأن العلاقات المعنوية بين الأسس الإستراتيجية ومختلف مراحل عملية إدارة المعرفة لم تتجاوز نسبة (60%) من العلاقات بمعنى ما يعادل ثالث علاقات مع ثالث مراحل فقط (تنظيم المعرف، إتاحة المعرف واستعمال المعرف)، وهي ذات النسبة نفسها العدد من العلاقات الموجودة بين عملية إدارة المعرفة وثلاث أسس إستراتيجية (القيادة التنظيمية، خريانط المعرفة والبيقظة الإستراتيجية). كما نشير بأن عوامل كل المتغيرين ترتبط فيما بينها فقط بما نسبته (28%) من العلاقات المعنوية (سبع علاقات معنوية) وهو ما يؤكّد

**أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة (دراسة تحليلية لآراء إطارات
المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن) بولاية بسكرة - الجزائر**

وجود أثر لعوامل أخرى على العلاقة بين الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة.

2- اختبار العلاقة بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة. تشير الفرضية الصفرية الثانية (H_{02}) إلى ما يلي: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)"، ولاختبارها تم حساب معامل الارتباط الخطي البسيط بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة وكذا استعمال الاختبار (T) لبيان معنوية العلاقة بين المتغيرين فكانت النتيجة كما يلي:

الجدول 06: مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة ومختلف أبعادهما. (N = 37)

البيان	عملية إدارة المعرفة	إنشاء المعرف	افتقاء المعرف	تنظيم المعرف	إتاحة المعرف	استعمال المعرف
الأسس التكنولوجية	0.261 Sig = 0.118	- 0.024 Sig = 0.886	0.111 Sig = 0.514	0.096 Sig = 0.571	0.438** Sig = 0.007	0.141 Sig = 0.404
البنية التحتية لـ تكنولوجيا المعلومات	0.435** Sig = 0.007	0.158	0.169 Sig = 0.317	0.325* Sig = 0.050	0.218 Sig = 0.195	0.475** Sig = 0.003
تكنولوجيـا الشبـکـات	- 0.027 Sig = 0.872	- 0.217 Sig = 0.198	- 0.074 Sig = 0.662	- 0.058 Sig = 0.735	0.168 Sig = 0.321	0.050 Sig = 0.769
نظم دعم الادارة	0.287 Sig = 0.086	0.067 Sig = 0.692	0.013 Sig = 0.941	0.199 Sig = 0.238	0.319 Sig = 0.055	0.305 Sig = 0.066
نظم الذكاء الاصطناعي	- 0.071 Sig = 0.675	- 0.118 Sig = 0.485	0.085 Sig = 0.618	- 0.131 Sig = 0.439	0.043 Sig = 0.801	- 0.150 Sig = 0.374
البيـقـلـةـ التـكـنـوـلـوـجـيـة	0.204 Sig = 0.227	0.008 Sig = 0.960	0.160 Sig = 0.346	- 0.062 Sig = 0.715	0.423** Sig = 0.009	0.028 Sig = 0.868

**الارتباط معنوي عند مستوى 0.01

*الارتباط معنوي عند مستوى 0.05

تبرز نتائج الجدول السابق بأن هناك ارتباط موجب ولكنه ضعيف جداً بين المتغيرين بحيث كانت قيمته ($r_{yx_2}=0.261$) وال العلاقة بين المتغيرين غير معنوية عند المستوى ($\alpha=0.05$), ومنه لا يمكن رفض فرضية عدم وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى ($\alpha=0.05$). وبهذا يمكن القول بأنه بالرغم من ظهور علاقة معنوية واحدة بين الأسس التكنولوجية وإحدى مراحل عملية إدارة المعرفة (مرحلة إتاحة المعرف) وكذلك علاقة معنوية واحدة بين عملية إدارة المعرفة وإحدى الأسس التكنولوجية (البنية التحتية لـ تكنولوجيا المعلومات)، فضلاً على بروز ما نسبته (12%) من العلاقات المعنوية (ثلاث علاقات معنوية) بين عوامل المتغيرين إلا أن العلاقة إجمالاً بين عملية إدارة المعرفة والأسس التكنولوجية تبقى غير معنوية،

ويمكن تفسير مثل هذا الوضع بأثر عوامل أخرى في بروز معنوية بعض العلاقات كما ستبينه نتائج باقي الفرضيات.

3- اختبار العلاقة بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية.

تنص الفرضية الصفرية الثالثة (H_{03}) على ما يلي: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)"، ولاختبار هذه الفرضية تم إتباع نفس الأسلوب بمعنى حساب معامل الارتباط البسيط واستعمال الاختبار (T) فكانت النتائج كما يلي:

الجدول 07: مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين الأسس الإستراتيجية والأسس التكنولوجية ومختلف أبعادها. (N = 37)

البيئة التكنولوجية	نظم الذكاء الاصطناعي	نظم دعم التعاون	تكنولوجيا الشبكات	البنية التحتية لـتكنولوجيا المعلومات	الأسس التكنولوجية	البيان
0.452** Sig = 0.005	- 0.109 Sig = 0.521	0.596** Sig = 0.000	0.206 Sig = 0.222	0.455** Sig = 0.005	0.485** Sig = 0.002	الأسس الإستراتيجية
- 0.007 Sig = 0.966	- 0.484** Sig = 0.002	0.250 Sig = 0.135	- 0.061 Sig = 0.772	0.156 Sig = 0.355	- 0.044 Sig = 0.798	الثقافة التنظيمية
0.122 Sig = 0.471	- 0.271 Sig = 0.104	0.272 Sig = 0.104	- 0.056 Sig = 0.741	0.314 Sig = 0.059	0.121 Sig = 0.475	القيادة التنظيمية
0.298 Sig = 0.073	0.151 Sig = 0.373	0.384* Sig = 0.019	0.056 Sig = 0.741	0.291 Sig = 0.080	0.361* Sig = 0.028	خانط المعرفة
0.406* Sig = 0.013	0.153 Sig = 0.366	0.558** Sig = 0.000	0.454** Sig = 0.005	0.270 Sig = 0.117	0.552** Sig = 0.000	شبكات القيمة
0.623** Sig = 0.000	0.090 Sig = 0.596	0.450** Sig = 0.005	0.246 Sig = 0.142	0.435** Sig = 0.007	0.556** Sig = 0.000	البيئة الإستراتيجية

*الارتباط معنوي عند مستوى 0.05

**الارتباط معنوي عند مستوى 0.01

يكشف لنا الجدول أعلاه بأن هناك علاقة ارتباط خطى موجب ومتوسط القوة بين المتغيرين تصل قيمته إلى ($r_{X_1 X_2} = 0.485$) وهذه العلاقة معنوية عند المستوى ($\alpha=0.01$)، ومنه نرفض فرضية العدم ولا يمكن رفض الفرضية البديلة ونقول بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، علما أن الأسس الإستراتيجية ترتبط بما نسبته (60%) من العلاقات المعنوية مع ثلات أسس تكنولوجية وبنفس النسبة والعدد ترتبط الأسس التكنولوجية من جانبها مع ثلات أسس إستراتيجية، كما أن هناك ما نسبته (32%) من العلاقات المعنوية (ثماني علاقات) بين عوامل المتغيرين.

4- اختبار العلاقة بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية مجتمعة وعملية إدارة المعرفة.

تنص الفرضية الصفرية الرابعة (H_{04}) على ما يلي: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية مجتمعة وعملية إدارة المعرفة عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)"، ولاحظت هذه العلاقة تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد (بالطريقة الاعتيادية بمعنى إدخال كافة المتغيرات المستقلة إلى نموذج الانحدار) واستخدام

الاختبار (F) و (T) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول 08: نتائج الاختبار باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد ($N = 37$)

مستوى الدلالة (Sig)	متوسط المحسوبة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية (d.f)	مجموع المربعات (S.S)	مصدر التباين
0.000 ^a	9.695	0.664	2	1.328	الانحدار
		0.068	34	2.329	الخطأ
			36	3.657	الإجمالي
مستوى الدلالة (Sig)	متوسط المحسوبة (T)	الخطأ المعياري		معامل	المتغير
0.003	3.164	0.534		1.847	الثابت
0.000	3.969	0.150		0.595	الأسس الإستراتيجية
0.800	- 0.256	0.139		- 0.035	الأسس التكنولوجية
معامل الارتباط المتعدد: $R = 0.603^3$			معامل التحديد المتعدد: $R^2 = 0.363$ المتغير التابع: عملية إدارة المعرفة		

يظهر لنا الجدول أعلاه بأن قيمة (P-Value=0.000) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) ومنه يمكن رفض فرضية العدم ولا يمكن رفض الفرضية البديلة بمعنى أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية مجتمعة وعملية إدارة المعرفة عند مستوى ($\alpha=0.05$). وذلك بالرغم من أن قيمة معامل الارتباط المتعدد ($R_y(x_1x_2)=0.603$) تبقى ذات قوة متوسطة ونسبة ما تقسره العلاقة الخطية مع المتغيرين المستقلين من الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع تبقى ضعيفة، بحيث لم تتجاوز (36%) بينما ما نسبته (64%) تعود لعوامل أخرى. كما أن الاختبار (T) يظهر عدم معنوية معلمة ميل المتغير المستقل الثاني (الأسس التكنولوجية) عند مستوى ($\alpha=0.05$) وبإتباع طريقة (Stepwise) في تحليل الانحدار بمعنى إدخال المتغيرات إلى النموذج بخطوات متسلسلة واحدا بعد الآخر مع استبعاد المتغيرات غير المؤثرة منها تبين بأنه ينبغي استبعاد هذا

المتغير. وهو ما يؤكد النتائج السابقة بمعنى أن الأسس الإستراتيجية هي الأكثر أهمية في تطبيق عملية إدارة المعرفة بالمقارنة مع الأسس التكنولوجية.

IV - الاستنتاجات والاقتراحات.

بعد أن تعرفنا على بعض الخصائص الشخصية والوظيفية المميزة لأفراد مجتمع الدراسة من خلال تحليل البيانات العامة وكذا اتجاهات الآراء بخصوص مختلف محاور الدراسة وأبعادها، فضلا على اختبار الفرضيات وتقسيم نتائجها، سنحاول فيما يلي عرض أهم الاستنتاجات مع تقديم بعض الاقتراحات الهادفة لتطبيق إدارة المعرفة على مستوى المديرية.

1- استنتاجات الدراسة.

بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وما انبثق عنها من نتائج يمكن القول بأن المديرية الجهوية للسكن ببسكرة تمتلك طاقم إداري شاب ممن لا تتجاوز أعمارهم (40) سنة تصل نسبتهم إلى حدود (89%) من إجمالي الإطارات، يمكن الاعتماد عليه لدعم عملية تنفيذ إدارة المعرفة، كما أن لإطارات المديرية خبرات وتجارب متراكمة متنوعة قابلة للاستغلال تتراوح ما بين (05-01) سنوات لدى الفئة الأولى وما بين (15-06) سنة لدى فئة ثانية، كل منها تشكل ما نسبته (40%) من إجمالي الإطارات، وهذا عامل دعم قوي لنقل وتحويل المعارف فيما بين الأفراد. وبالرغم من ذلك تبقى دوائر الموارد البشرية والإعلام الآلي تعاني من ضعف التأثير حتى في ظل وجود إطارات متخصصة وهو ما يعني سوء التوجيه والتتنظيم. كما يلاحظ غياب البرامج التكوينية على مستوى المديرية، حيث أن ما نسبته (75%) من الإطارات لم تلقى أي تكوين وهو عامل يمكن أن يعيق جهود تطبيق إدارة المعرفة. بالإضافة لجمود نظم الترقية بالمديرية، حيث أن ما نسبته (73%) من الإطارات لم تحصل على أية ترقية منذ توظيفها، وهذا بإمكانه كذلك إعاقة المبادرات الهادفة لتطبيق إدارة المعرفة.

ومن جانب آخر يمكن الإشارة بأن هناك تجاوب لإطارات المديرية وبمستوى الموافقة على سلم القياس على اعتبار عملية إدارة المعرفة تستند لسلسلة من المراحل الهامة، غير أن هناك اختلاف في مستويات أهمية مراحل عملية إدارة المعرفة من وجهة نظرهم، بحيث جاءت مرحلة استعمال المعرفة في المرتبة الأولى لتصنف ضمن مستوى الموافقة التامة

على سلم القياس تليها باقي المراحل على التوالي: التنظيم، الإتحاد، الإنشاء والاقتاء مدرجة كلها ضمن مستوى الموافقة. كما تنظر إطارات المديرية للأسس الإستراتيجية كمتطلبات ضرورية وهامة لتطبيق إدارة المعرفة، وتعتبر القيادة التنظيمية والثقافة التنظيمية أهم الأسس الإستراتيجية لتطبيق إدارة المعرفة بالمقارنة مع باقي الأسس. وعموماً تعد الأسس التكنولوجية أقل أهمية من الأسس الإستراتيجية في تطبيق إدارة المعرفة، كما تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أقوى الأسس التكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة، في حين تعد نظم الذكاء الاصطناعي الأساس التكنولوجي الوحيد الذي لم تكن الإطارات متأكدة من مدى أهميته في تطبيق إدارة المعرفة. وبحسب الاختبارات التي أجريت تبين بأن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى ($\alpha=0.05$)، كما أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية عند مستوى ($\alpha=0.05$)، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس الإستراتيجية وبين الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية مجتمعة وعملية إدارة المعرفة عند مستوى ($\alpha=0.05$)، في حين لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسس التكنولوجية وعملية إدارة المعرفة عند مستوى ($\alpha=0.05$).

2- الاقتراحات.

من واقع ما تم استعراضه في جميع مراحل هذا البحث بصفة عامة ومن النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها بشكل خاص تخلص الدراسة إلى الاقتراحات التالية: ينبغي على المديرية الحفاظ على قدراتها البشرية بتنظيم دوائر الموارد البشرية وإعداد نظم للترقية ووضع برامج لتكوين خاصة في مجال إدارة المعرفة وذلك بغرض تعبيئة الأفراد لتجسيدها، كما يجب بناء نظم لتحفيز الأفراد على المشاركة والتعاون بغرض تبادل ونقل المعرف، فضلاً على الإعداد لتكيف البنية التنظيمية لتكون أكثر ملائمة مع نظام إدارة المعرفة. وبالنظر لحجم المعارف المتراكمة لدى المديرية في ظل توسيع قدرات أفرادها ينبغي الشروع في البحث عن سبل استغلال هذه المعارف بتكييف استعمالها، تنظيمها وإتاحتها وسط المديرية، كما يفضل دعم البيئة التنظيمية المساعدة على تطبيق إدارة المعرفة بالتركيز خاصة على القيادة التنظيمية والثقافة التنظيمية، والتحضير للدخول في أشطة

جديدة لاستثمار الطاقات المتاحة لدى القدرات البشرية للمديرية مع الاستمرار في بناء وتطوير البنية التحتية لتقنولوجيا المعلومات.

خاتمة.

بناء على ما تم طرحة في هذه الدراسة سواء على المستوى المنهجي أو النظري، فضلاً على مختلف النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها بخصوص حالة المدروسة يمكن القول بأن إدارة المعرفة تعد إحدى أبرز الأساليب الحديثة التي ينبغي أن تستعين بها المنظمات لمواجهة مختلف الرهانات والتحديات، بالرغم من أن تجسيد هذه المبادرة قد يختلف من منظمة لأخرى وذلك بحسب المقاربة التي يتم تبنيها والتي يمكن أن تتأثر بطبيعة القدرات والإمكانات المتاحة بالنسبة لكل منظمة، وعلى هذا الأساس ينبغي تشطيط المزيد من الأبحاث والدراسات للكشف عن الطرق الأكثر ملائمة لتطبيق إدارة المعرفة على مستوى منظماتنا العربية.

المراجع.

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1. أبو خضرير إيمان سعود (2009): **تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي: أفكار وممارسات، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول: "تحو أداء متميز في القطاع الحكومي"**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.
2. البشابشة سامر عبد المجيد والحمد السيد حسين (2009): **أثر إدارة المعرفة في زيادة فعالية المديرين في الوزارات الأردنية: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 02، الرياض، السعودية، ص.ص 45-98.
3. الخشالي شاكر جار الله (2009): **إدارة المعرفة وأثرها في الأداء التنظيمي: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص.ص 45-68.
4. الساعد رشاد وحريم حسين (2004): **دور إدارة المعرفة وتقنولوجيا المعلومات في إيجاد الميزة التنافسية (دراسة ميدانية على قطاع الصناعات الدوائية بالأردن)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول: "إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان، الأردن.
5. السامرائي إيمان فاضل والزعبي هيثم محمد (2004): **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
6. العاني صفاء أحمد والبشتاوي سليمان حسين (2004): **دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المدقق**.

أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة (دراسة تحليلية لآراء إطارات

المديرية الجهوية للصندوق الوطني لسكن) بولاية بسكرة - الجزائر-

- المالي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول: "إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.
7. العلاق بشير عباس (2005): **الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى.
8. العلواني حسن (2006): **إدارة المعرفة: المفهوم والمداخل النظرية**، المؤتمر الدولي حول: "التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
9. العلي عبد الستار وآخرون (2006): **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
10. العمري غسان والعلي عبد الستار (2004): **مفهوم خريطة المعرفة: دراسة استعراضية تحليلية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول: "إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.
11. الفاعوري رفعت عبد الحليم (2005): **إدارة الإبداع التنظيمي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
12. الكبيسي صلاح الدين (2005): **إدارة المعرفة**، سلسلة بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
13. المؤمني حسان عبد مفلح (2005): **مدى استعداد المؤسسات العامة في الأردن لتطبيق إدارة المعرفة (دراسة ميدانية)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
14. حجازي هيثم علي (2005): **إدارة المعرفة: مدخل نظري**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
15. حيدر عبيسات (2005): **الثقافة التنظيمية وتأثيرها على بناء المعرفة المؤسسة: دراسة ميدانية لمؤسسة المناطق الحرة بالزرقاء، الأردن**، الموقع: <http://www.free-.zones.gov.jo/kml/studies/organizationalculture.pdf> (متاح بتاريخ : 2011/11/01).
16. ياسين سعد غالب (2005): **إدارة المعرفة وشبكات القيمة: دراسة حالة شركة Quicken.com**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Bayad Mohamed et Simen Serge Francis (2003): *Le Management des Connaissances: état des lieux et Perspectives*, 12^{ème} Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, les Cotes de Carthage, Tunisie, Site Web : http://www.strategie-aims.com/tunis/communications/CSP_4c.pdf (Consulté le: 01/11/2011).
2. Balmisse Gille (2005): *Gestion des Connaissances: Outils et Applications du Knowledge Management*, Collection Entreprendre Informatique, édition Vuibert, Paris, France.
3. Balmisse Gilles (2003): *Knowledge Management et Outils Informatiques*, Livre Blanc, Site web: http://www.knowledgeconsult.com/fr/prive/OUTILS_KM_IT-expert_n45.pdf (Consulté le: 01/01/2011)
4. Franco Jean Michel et de Lignerolles Sandrine (2001): *Piloter L'entreprise grâce au Data Warehouse*, Collection Solutions d'entreprise, édition Eyrolles, Paris, France.
5. Jakobiak François (2004): *L'intelligence économique: La Comprendre, L'implanter, L'utiliser*, édition d'organisation, Paris, France.
6. Lecocq Régine (2005): *La Cartographie des Connaissances*, in: *Gestion Stratégique des Connaissances*, Les Presses de l'université Laval, Québec, Canada, P.P 53- 63.
7. Legendre Richard (2005): *La Veille Stratégique*, in: *Gestion Stratégique des Connaissances*, Les Presses de l'université Laval, Québec, Canada, P.P 241- 260.
8. Paquet Philippe (2006): *De L'information à la Connaissance*, Cahier de Recherche N°: 01, Laboratoire Orléanais de Gestion (EA 2635), I.A.E d'Orléans, Faculté de Droit, d'économie et de Gestion, France, Site Web: <http://www.univ-orleans.fr/log/Doc-Rech/Textes-PDF/2006-1.pdf> (Consulté le: 01/11/2011).
9. Thiétart Raymond Alain (2003): *Méthodes de Recherche en Management*, Dunod, Paris, France, 2^{iem} édition.